

الفصل الرابع

مطالب الكتابة التاريخية

كتابة التاريخ هي نتيجة تطور طويل المدى بدأ منذ أن أخذ الإنسان يلتفت إلى ماضيه ويسجل حوادثه، وتعرف في الغرب الأوربي بمثودلوجية التأريخ. وقد دعاها الدكتور أسدرستم " مصطلح التأريخ " جرياً على التسمية التي أطلقها العلماء المسلمون على علم " مصطلح الحديث "، ذلك العلم الذي عمدوا فيه إلى نقد أحاديث الرسول صلوات الله عليه وسلامه واستخلاص قواعد هذا النقد. ومن المعروف أن هذا النقد تسرب أثره من الحديث إلى علم التاريخ، واستفاد المؤرخون المسلمون الأوائل من علم الحديث في نقد روايات التاريخ كما سبق أن عرفنا عند الحديث عن تطور الكتابة التاريخية عند المؤرخين المسلمين.

ويتكون الأسلوب الذي تنطوي عليه الكتابة التاريخية من سلسلة من الجهود تبدأ من اكتشاف الأثر والوثيقة التي خلفها الماضي وتنتهي بالتأليف التاريخي وتفرض الكتابة التاريخية مطالب كثيرة، فهي تقتضي معارف خاصة، بحيث أن من يسير في هذا الطريق إلى نهايته يحتاج إلى ذخيرة غزيرة من المعارف، وإلى إلمام بعلم وآداب مختلفة لها اتصالها المتزايد بالتاريخ. والمؤرخ يكون دائماً في حاجة ماسة إلى سعة أفق ونظر كلي ومقدرة على الإحاطة والربط لكي يستخرج معنى الحوادث ويحسن تحليلها. وهكذا ليس في إمكان كل من أمسك قلماً أو تأدب بنوع من الأدب أن يكتب التاريخ، فكما أن كلاً من الكيميائي وعالم الطبيعة لا يستطيع أن

يمارس علمه دون أن يتدرب ويمضى السنين الطويلة في دراسة العلم الذي تخصص فيه، فهذا أيضاً شأن الباحث في التاريخ، خاصة أن التاريخ - كما قال البعض من " أصعب العلوم " ، لأن مادته أصعب من مادة الكيمياء والطبيعة، وأشد تعقيداً.

وهكذا تتطلب الكتابة التاريخية معارف واسعة بشتى العلوم والآداب والفنون، وأسلوباً في التحقيق والتدقيق والعرض والتعليل، يزيد في دقته وصعوبته تعقد الموضوع وسعته واضطراب الوسائل أو المصادر التي يعتمد عليها الباحث، وهو الأسلوب الذي عرف بالأسلوب العلمي .

المزايا المطلوبة والفضائل المكتسبة لدراسة التاريخ:

١- الجد والمتابعة:

فالباحث في التاريخ يجب أن يروض نفسه على الجد والجلد، وعلى العمل الشاق المستديم، وعلى الابتعاد عن الجلبة والضوضاء. ولولا ذلك لما كانت لنا تلك المجموعات من المصادر التاريخية التي تفخر بها المكتبة العربية، ولا تلك المجلدات الضخمة في فهرسة هذه المجموعات ووصفها، ولا تلك النصوص المنشورة التي اقتضى تحقيقها ونشرها عناء وافرأ. وما أجدرنا أن نعود إلى العلماء العرب من أسلافنا لنستمد منهم الفضائل التي جعلتهم يكتبون ويؤلفون هذا التراث الضخم العظيم .

٢- الشك والنقد:

ويمكن القول بأن التاريخ بدأ يأخذ صفة علمية منذ أخذ رجاله يشكون

في الروايات التي نقلت إليهم بالسماع أو الكتابة، ومنذ أن عمدوا إلى نقد صفات رواياتها. ومن المعروف أن النقد ركن أساسي من أركان أي جهد علمي، ولكن له قدرة وخطورة فيما يتعلق بدراسة التاريخ لعدة أسباب منها:

أولاً - أن علم التاريخ لا يتسع فيه مجال الاختبار كما هو الحال في العلوم الأخرى، ولذلك فالميل الطبيعي فيه هو الاكتفاء بالنقل والرواية، كما أن وسائل النقد فيه أقل دقة وأعسر تحقيقاً مما هو الحال في العلوم الطبيعية.

ثانياً - فهو أن التاريخ يتأثر بالأهواء الفردية والنزعات الاجتماعية، ومن هنا تتضاعف الحاجة فيه إلى النقد في كل مرحلة من مراحل الكتابة التاريخية.

ثالثاً - هو أن بعض هذه الوثائق الماضية تكتسب على مضي الزمن حرمة وقداسة تبعدها عن ميدان النظر العقلي.

ويهمنا هنا أن نقول: إن مهمة المؤرخ شبيهة بمهمة المحقق الذي يستنطق الشهود ويجمع شهاداتهم وينقدها في سبيل استجلاء ما حدث، وهي شبيهة أيضاً بمهمة القاضي من حيث أنه يحاول بمقارنة الشهادات ومقابلتها وسماع الشهود أن يستخرج الواقع قبل الحكم عليه. ولا يستطيع المحقق (وكيل النيابة) أو القاضي أن يؤدي مهمته على وجهها الصحيح، إذا لم يأخذ روايات الشهود بالشك المتحفظ، وأن يغربلها غربلة دقيقة، لفصل فاسدها عن صحيحها.

ولكن الأصول القضائية مع ذلك أرحم من الأصول التاريخية . فمن أصول القضاء براءة الذمة ، وأن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته ، أما في التاريخ فالإتهام أصل ومبدأ ، فكل نص من المصادر التاريخية مشكوك فيه إلى أن تثبت صحته ، وكل رواية تاريخية متهمة إلى أن يقوم الدليل على براءتها . ولذا كان لابد للمؤرخ أن يتصف بالشك الناقد المتزن ، وأن ينمي في نفسه الحس النقدي الواعي . غير أنه ثمة تطرفاً في الشك ومغالاة في النقد يجب اتخاذ الحذر منهما ، ويجب على الباحث في التاريخ أن يتصف بالاتزان ، خاصة أن المؤرخ من أشد العلماء تعرضاً للأهواء والنزعات .

٢- الدقة:

وهي الدقة والأمانة في النقل ، والدقة في التفكير ، والدقة في التعبير ، والدقة شرط أساسي صريح من شروط أي بحث علمي ، وهي في صميم تقاليد العلم ، ومن أهم عوامل تقدمه ورقية . وكلمة " الدقة " هي أكثر ما يجب أن يردده المعلم ويؤكدده ويحاول غرسه في العقول والنفوس . وفي مجال التاريخ تعتبر الدقة من أهم الأمور التي يجب أن يتصف بها الباحث في التاريخ ، لأن مجال الإبهام والتعميم فيه أوسع وأيسر مما هو في الدراسات العلمية الأخرى .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن كل خطوة من خطوات الكتابة التاريخية تستدعي الدقة بأقصى معانيها وأضيق حدودها . فالبحث عن المصادر يقتضي عدم الاكتفاء بما يعثر عليه بأيسر جهد ، بل يتطلب التفتيش في كل ركن وزاوية أملاً في أن يكتشف شيء جديد . وإثبات النص وتعرف المؤلف ومكانه وزمانه يستدعيان تقييم النسخ ومقابلتها ومقارنتها . واستخراج

الحقائق من النصوص التاريخية يتطلب هذه الشروط ، وأخيراً إن عرض هذه الحقائق يحتاج إلى دقة في التعبير والبعد عن الغموض والاضطراب . وهكذا نرى أن كتابة التاريخ تكاد تكون تجسماً لمزيد الدقة وتطبيقاً لها تطبيقاً شاملاً . فلا غنى لمن تصدى لكتابة التاريخ ، وأراد أن ينظر إلى ماضيه نظراً صحيحاً ، عن أن يجتهد لاكتساب مزية الدقة والانطباع بها .

٤- التجرد:

ومن المزايا المطلوبة في التاريخ والتي يكثُر الجدل فيها مزية التجرد . وهنا أيضاً نرى أنها مزية مطلوبة في كل علم ومفروضة على كل باحث مهما كان موضوع بحثه . والتجرد أمر يسير في العلوم الاجتماعية ولكنه في التاريخ أمر عسير ، فالإنسان يستطيع أن يتجرد من ميوله وأهوائه وهو يحل مسألة رياضية ، أو يحلل مادة كيميائية ، أما في التاريخ فمن العسير التجرد من الميول والأهواء عندما ينظر الإنسان في ماضيه وأمه ونصيبها من الحضارة . ولهذا قال مومسن أحد كبار المؤرخين الألمان : " إن الذين خبروا أحداثاً تاريخية كما خبرت ، لا بد لهم من أن يروا أن التاريخ لا يكتب ، وأن التاريخ لا يصنع بدون حب أو حقد " .

أما التجرد الذي تتطلبه الكتابة التاريخية ، فهو ليس التخلص من كل شعور أو فكر أو معتقد ، فما من شخص يستطيع ذلك عملياً . وإنما التجرد في دراسة التاريخ معناه أن يتمكن المؤرخ بماله من دقة شعور وحدة بصيرة من أن ينفذ إلى أعماق الأفراد والجماعات في الماضي فيحس أحاسيسهم ، ويختبر ميولهم ورغباتهم وآمالهم وأمانيتهم يجد في ذلك كله ما يحب وما يكره ، وما يقر وما ينكر ، وما يثير في نفسه الرضى والإعجاب وما يبعث

الأسى والازدراء . وواجبه أن يسعى دائماً إلى إثبات هذا وذاك دون أن يجعل لخبه أو كرهه أثراً في هذا الإثبات .

هـ - محبة الحقيقة :

وكلامنا السابق يقودنا رأساً إلى الفضيلة التي منها تنبعث الكتابة التاريخية كلها، والتي تكمن وراء جميع الفضائل الأخرى : ونعي بها محبة الحقيقة . ولولا هذه المحبة لما كان هناك جد وصبر في السعي، ولا ثار شك أو نقد، ولا حرص أحد على دقة وتعمق، ولا بدا أي تجرد . وإذا كان التأريخ هو السعي إلى " إدراك الماضي البشري وإحيائه " ، فيجب أن نشير هنا إلى أن جوهر هذا السعي والدافع الأول إليه، هو محبة الحقيقة والرغبة في جلائها ونشرها لتفعل فعلها في العقول والنفوس . ولولا هذه المحبة للحقيقة لم يكن التأريخ علماً .

وهناك فريقان ينكران القول بأن محبة الحقيقة جوهر دراسة التأريخ :

الفريق الأول : ينكر إمكان تحقيق هذه الغاية في التأريخ بسبب ارتباطه بجذور حياة الإنسان وبأهوائه ورغباته وآماله وأمانيه، ويعتقدون أن كل جهد تاريخي مصوغ بهذه الأهواء والرغبات وأن التجرد فيه أمر مستحيل .

أما الفريق الثاني : فهم يعتقدون أن التأريخ هو في نهاية الأمر، وسيلة لا غاية .

ونحن لا ننكر أن التأريخ قد استخدم في الماضي ولا يزال يستخدم في الحاضر لأغراض عديدة . لقد كتب بعض المؤرخين للترفيه عن القارئ

أو تسليته أو إثارة خياله وقصد آخرون منه إلى الدفاع عن سلطة سياسية أو عقيدة دينية أو رأي فلسفي . ورغب بعض المؤرخين في أن يستخرجوا من التاريخ العبر ويستخلصوا القواعد التي يجب أن تتبع في السلوك الفردي أو في السياسة والحكم . كما أن هناك أيضاً الغرض القومي الذي ينشد من التاريخ بعث الأمجاد الماضية وتركيز أصول الأمة وإثارة الهمم لبناء النهضة القومية . وهنا يجب أن نذكر ملاحظتين هامتين .

الأولى :

لقد كان للتاريخ ، عندما أحسن استعماله ، أثره الإيجابي في بعث الروح القومية عند مختلف الشعوب في العصر الحديث ، ودوره البارز في تكون الأمم ودفعها إلى ما تنشد من نهضة وعزة ومجد ، والدليل على ذلك تلك المؤلفات التاريخية التي وضعها المؤرخون في عهود النهضة القومية في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وروسيا . ومن الطبيعي نحن العرب ، ونحن نعمل لإنشاء كيان قومي ثابت ، أن نعمل إلى أمجادنا الماضية ونستمد منها ما يشبع في نفوس الشباب شعور العزة والكرامة والإقدام . ويجب أن نستفيد من تاريخنا في سبيل تعزيز وحدتنا القومية ، ويجب أن نهتم بذلك في جميع مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية وفي تدريس التاريخ في الجامعات .

الثانية :

كان للتاريخ بجانب هذا الأثر الإيجابي لبناء أثر سلبي ضار ، عندما استخدم أداة لإثارة الأحقاد والفتن ، سواء بين فئات الشعب الواحد أو بين الشعوب المختلفة ، وما أكثر ما غذى التاريخ ضغائن وشور أدت إلى

حروب، ويستنتج من هذا أن استخدام التاريخ في سبيل غاية قومية يتوقف نفعه أو ضرره على أصالة فهم الموجهين والباحثين لهذه الغاية. فالتاريخ يصبح هنا أداة ووسيلة، وقيمته وأثره ومبلغ نفعه أو ضرره تغدو متوقفة على صحة الغاية ونبليها أو خللها وفسادها. وما دمنا نحن في دور تكون قومي فلا بد من أن نسعى إلى الاستفادة من التاريخ لتحقيق أغراضنا القومية، نظراً لما يمكن استمداده منه من عون وقوة، ولما له من أثر في النفوس.

٦- الشعور بالمسؤولية:

من أبرز الصفات التي تبدو عند النابهين من المؤرخين هذا الشعور الذي يميلاً نفوسهم بنبيل عملهم وبحرمة مسؤوليتهم، والذي يدفعهم إلى أن يطالبوا أنفسهم أشد مطالبة ويقهروها على أداء شروط السعي كي تأتي أحكامهم ونتائجهم خالصة مفيدة أن كل نوع من أنواع السعي المجدي يتطلب هذا الشعور بالمسؤولية، ولكن الحاجة إلى إدراك المسؤولية تعظم، عندما يكون السعي - كما هو في التاريخ - وعمر المسلك بالغ التكاليف، وعندما يأتي أثره في النفس بارزاً ونتيجته - للخير أم للشر - نافذة فعالة.

**

لاحظنا فيما سبق أن المزايا العقلية التي يفرضها التاريخ هي في جوهرها فضائل خلقية؛ فالرغبة في الوصول إلى الحقيقة التاريخية والصبر والجد وتحمل التعب في جمع الوثائق وإثبات صحتها واستخراج الأحكام منها، تتطلب مجاهدة النفس مجاهدة مستمرة وترويضها على سلوك الطريق الضيق وأداء الثمن الباهظ، أما الدقة فقد تبدو وصفة عقلية

فحسب، ولكنها في الواقع قائمة على الأمانة: الأمانة للمصدر والمرجع، والأمانة للفكر، والأمانة في التعبير. وكذلك القول في الشك والنقد، وفي التجريح والتعديل إذا لم يقصد بها إلا إظهار الحق ونفي الباطل. أما التجرد عن الهوى والتواضع إزاء خطورة المهمة، فلا جدال في أصولها الخلقية وجذورها الأدبية. وأي عالم من العلماء لا يستطيع أن يرتفع بعلمه فوق منزلته من حيث هو إنسان. والتاريخ الذي يتعرض أكثر مما يتعرض سواء للأهواء والنزعات خليق بأن يخضع لهذه القاعدة. وأن يتطلب من الذي يتصدى لكتابته أن يحقق في ذاته القيم والفضائل الإنسانية أفضل تحقيق.

المصادر الأدبية والتاريخ:

اعتاد بعض المؤرخين في العصور السابقة اعتبار الأدب والشعر والفن جزءاً لا يتجزأ من المصدر التاريخي، فمثلاً لأن مدينة أثينا فاقت كل بلاد اليونان في تراثها الأدبي والفني والفلسفي فقد كانت أغناها تاريخاً، ولكن للفن وللأدب متخصصون، وثائقهم هي الفن والأدب، أما المؤرخ فعليه أن يفكر مرتين قبل أن يكتب تاريخه على ضوء الأدب والشعر والفنون. حقيقة أن الأدب والفن هو معيار العصر الذي على أساسه نقيم ذلك العصر وندرك مدى رقيه ودرجة حضارته، ولكن لا ندع الفنون وجمالها والشعر وخيال الشعراء وتأملات الفلاسفة تفرض نفسها على منهج المؤرخ في كتابة التاريخ، فأحياناً يكون المظهر الخارجي للمجتمع Superstructure مخالفاً لجوهره.

ولا شك أن الأدب والفن والفكر هي الأسس التي تشكل المظهر الخارجي للمجتمع ، وأن المزاج والذوق العام في الإنتاج يعكس وضع المجتمع الظاهري ، لكن ذلك ليس لحرية المؤرخ ، فعليه أن يستفيد من أي مصدر أدبي أو فني أو فكري . لقد حدثت منذ القرن التاسع عشر ثورة ضد المناهج والنظريات الضيقة لكتابة التاريخ فتحت على إثرها الأبواب أمام كل العناصر التي تساعد على تصوير المجتمع القديم من كافة جوانبه الحضارية وعلى رأسها الأدب والفن . ومن ثم يجب على المؤرخ أن يعطي اعتبارات مناسبة للأدب والفن إذا وجد في ذلك إفادة تاريخية ، ويجب أن يكون هذا الاعتبار محكوماً بقدر ، بحيث لا يدع الأدب والفن مثلاً يطغى على كتابته التاريخية ، كما حدث في بعض حالات الذين كتبوا في تاريخ مصر القديمة أو تاريخ أثينا ، وفي الوقت نفسه يجب ألا يهمل الفكر والفن والأدب ويمر عبرها مروراً سريعاً لا يلفت النظر مما يحرم القارئ من عوامل تساعد على وضوح الرؤيا التاريخية . لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن الشاعر أو الأديب أو الفنان ليس ملزماً بالحقيقة التاريخية التي قد تخفى تحت وهج العاطفة والخيال والحبكة الدرامية التي تتطلبها العمل الفني من أجل إثارة عطف المشاهد وإمتاعه ، فمن مثلاً يلوم وليم شكسبير أو أحمد شوقي على ما جاء في روايتهما عن أنطونيوس وكليوباترا ؟ لكن عملاً مثل : الإلياذة لا يغني عنه في معرفة أحوال بلاد اليونان خلال العصر الذي عاشه هوميروس ، بالرغم من أن هوميروس خلط بين عصرين ، العصر الذي دارت فيه ملحمة وهي حرب طروادة ، وبين القرن الثامن ق . م ، وهو العصر الذي عاش فيه الشاعر ، ولا يستطيع أحدٌ ملاحظة ذلك إلا إذا كان

ملماً بمعالم الحضارة الموكينية (حضارة بلاد اليونان خلال حرب طروادة)
وبين حضارة بلاد اليونان خلال عصر هوميروس . ولكن بالرغم من هذا
لا يزال المؤرخون يحللون كلمات وأفكار الإلياذة عليهم يرصدون المجتمع
والتحرك والتطور الذي حدث فيه ، ولكن ليس كل ما جاء في الإلياذة حقيقة
تاريخية . ومن حق المؤرخ أن يستشهد بأبيات من الشعر وأقوال من الأدباء
إذا تطابقت مع سائر الحقائق التاريخية ، وروعة العمل التاريخي هو أن
يتطابق الدليل المادي والأثري مع التراث الأدبي والفكري .

وفي بعض الأحيان يكون المؤرخ أديباً مثل الحال عند الإغريق ، لقد
كانوا أدباء في المقام الأول يكتبون ليمتعوا قراءهم ، كما أن كتاباتهم كانت
تعتبر قطعاً من روائع الأدب الإغريقي ، وهذا واضح من كتابات
ثوكيديدس وغيره . والواقع أن فكرة التاريخ عند الإغريق لم تنفصل أبداً
عن غيرها من فروع الثقافة والمعرفة بما فيها من تيارات مختلفة ومتنوعة ،
فكلمة هستوريا Historia التي منها اشتقت سائر اللغات الأوروبية كلمة
تاريخ من صياغ الإغريق ، ومعناها البحث والفحص في المعرفة الإنسانية
التي تختص بماضي الإنسان . ومن ثم ، فإن كتابة التاريخ يجب ألا تدرس
منعزلة عن الأعم من المعرفة ، بل إنه لا يمكن لأحد أن ينكر فضل المعرفة
التاريخية في مد الشعراء والأدباء بالخيال الخلاق . بل إن البعض يرى أن
المؤرخ الناجح هو الذي يجعل كتابته مشربة بروح الأدب حتى تقرأ كما لو
كانت مقطوعات أدبية سامية ، هدفها مساعدة الناس للالتقاء بالقدماء
والتعرف على أحوالهم . ومن ثم ، فإن الكثير من مؤرخي الإغريق القدماء
استخدموا طريقة المسرحية في مؤلفاتهم التاريخية ونسجوا الخطب الغراء

ووصفوا على ألسنة السياسين، واستخدموا طريقة السوفسطائيين في الجدل والحوار، وكل ما يساعد المؤرخ على شرح أفكاره التاريخية. إن الإنسان عندما يقرأ تاريخ ثوكيديدس يحس بذلك كله فلا مانع إذاً أن يستخدم المؤرخ المؤثرات الأدبية والفنية والبلاغة في صناعة التاريخ.

لقد لاحظ سير أرنولد توينبي أن كتابة التاريخ عند الإغريق لم تكن قاصرة على فئة معينة من المتخصصين في ذلك المجال، بل ساهم في كتابة التاريخ الأدباء والشعراء والفلاسفة حتى الأطباء، كما أن المؤرخين الإغريق لم يتقيدوا بالموضوعات التاريخية، بل كتبوا في موضوعات متنوعة من الثقافة، فكتبوا في الرواية وعلم الوراثة والإنثروبولوجيا وعلم الفيزياء وفن الحروب والعسكرية.

وهناك بعض الحضارات القديمة، مثل حضارة مصر الفرعونية وحضارة بلاد ما بين النهرين، ولا يزال التراث الفني يلعب دوراً كبيراً في صياغة تاريخها؛ لأن هذه الآثار الفنية والأدبية تقوم مقام التاريخ وتمدنا بمعلومات وفيرة عن حياة أصحاب هذه الحضارات سواء الاجتماعية أو الدينية، فالرسومات التاريخية الروائية التي تروى أعمال الملك على بوابات ومعابد الأقصر، صورة الحياة اليومية على الأواني الإغريقية الملونة، مصادر مفيدة خاصة إذا صممت الوثائق والمؤلفات التاريخية القديمة، بل إن هذه الآثار الفنية تعتبر المصدر الوحيد لتاريخ الشعوب التي عاشت قبل معرفة الكتابة، أو التي لم تحل حتى الآن رموز كتاباتها، والتي لم تترك لنا مدونات مكتوبة. ويقل الاعتماد الكلي على المصادر الأدبية والفنية كلما ابتعدنا عن مجال التاريخ القديم إلى مجال التاريخ الحديث، وفي التاريخ

الإسلامي مثلاً نجد الاعتماد على النصوص والمخطوطات أقوى من الاعتماد على الفنون المصورة، وتاريخ أوروبا في العصر الحديث مثلاً يكتب في غياب الشعر والمسرح والفن وعمارة الكنائس لأن الوثائق موجودة وكافية .

كما أن الكثير من الدارسين في التاريخ القديم يستسهلون عملية كتابة التاريخ على ضوء الأدب والفن ، ولهذا اهتموا بتاريخ مصر الفرعونية مثلاً ، وزاد عدد الباحثين في هذا المجال في الآونة الأخيرة حتى ضاق حقل البحث وأصبح من الصعب أن يجد الباحث موضوعاً لم يدرس من قبل ، وكذلك الحال بالنسبة لتاريخ مدينة أثينا المركز الأول للتراث الأدبي والفني الإغريقي .

إن المؤرخ لن يستطيع أن يحرر نفسه من قيود الموضوعات الأدبية والفنية ، إلا عن طريق المنهج الذي يرسم له طريقه السليم ، فلا تستهويه الموضوعات الجانبية أو يسحره الجمال الفني والأدبي ، بل ينظر إلى الموضوعات والمواد نظرة خبير متخصص مدرك لما ينبغي أن يكتب ، وتجعله يتحرى ويبحث عن الأدلة المباشرة والواقعية ، مثل النقوش والوثائق البردية والمسكوكات وغيرها من العلوم المصدرية .

الصفات:

من الخطأ أن نعتقد أن التاريخ علم مصدري ؛ لأنه يعتمد على عدد من العلوم الأخرى ، والتي يسميها البعض خطأ العلوم المساعدة Auxiliary Sciences .

وقبل أن نعدد أهم هذه العلوم ، وجب علينا أن نعالج شرطاً أساسياً في إعداد المؤرخ ، وهو تعلم اللغات القديمة والحديثة ، إذ يشترط على المؤرخ

أن يلم باللغة أو اللغات الأصلية للشعوب التي سوف يتخصص في تاريخها والمتعلقة بموضوع بحثه ؛ لأن الاعتماد على الترجمة لا يعفي الباحث من لوم عن الرجوع إلى المصدر المباشر، ولا يقدم له عذراً إذا كانت الترجمات غير دقيقة أو بعيدة عن روح النص . فمثلاً لا بد لمن يريد دراسة التاريخ المصري القديم أن يتعلم اللغة المصرية القديمة بكتابتها الثلاث الهيروغليفية والهيراطيقية والديموطيقية، وكذلك اللغة القبطية . أما إذا أراد أن يتخصص في تاريخ مصر تحت حكم البطالمة والرومان، فيتوجب عليه أن يدرس اللغة الإغريقية، خاصة الشعبية Koine التي سادت بين العرب التي تأغرقت من غير الإغريق، والإغريقية لغة الوثائق البردية ولغة النقوش والنصوص . يتوجب على المتخصص أن يلم باللاتينية، وإن كان استخدامها محدوداً في مصر حتى تحت حكم الرومان . وأما من يريد أن يدرس موضوعاً في تاريخ بلاد الإغريق، فلا بد من معرفة اللغة الإغريقية القديمة، واللاتينية بالنسبة لتاريخ الرومان . أما إذا أراد أن يتخصص في العصور الأوروبية الوسطى، فلا بد من إجادة لاتينية العصور الوسطى، وكلما تنوعت اللغات القديمة التي يتعلمها الباحث، كلما اتسع أمامه أفق البحث التاريخي وأصبح قادراً على الدخول في مجال علم التاريخ المقارن .

هذا بالنسبة للغات القديمة، ولكن يشترط أيضاً الإلمام ببعض اللغات الأوروبية الحديثة، نظراً لأن كثيراً من الأبحاث التاريخية كتبت وتكتب سواء بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية والإيطالية، وبذلك يجد الدارس أداة للاتصال والالتقاء والاستيعاب للأبحاث العلمية الأوروبية .

أما المتخصص في تاريخ الشرق الأوسط القديم مثلاً، فيتوجب عليه أن يتعلم اللغة السومرية والآرامية والعبرية والفينيقية. أما من يريد مثلاً أن يدرس تاريخ مصر تحت حكم العثمانيين، فلا بد من الإلمام باللغة التركية القديمة بكافة خطوطها، وهكذا تختلف اللغات الأساسية حسب نوع البحث المطلوب، لكن لا غنى عنها مهما كانت صعوبتها؛ لأنها أدوات أساسية لا يمكن للباحث أن يطرق البحث بدونها.

وقد يرى الطالب أن إجادة اللغات القديمة أمر صعب وعسير، ولكن بطول البحث وباستمرار الخبرة تزول هذه الصعوبات، وما من باحث أجاد لغة قديمة إلا بعد سنوات طويلة من البحث يستطيع الباحث خلالها أن يمرن نفسه عليها مستعيناً بالترجمات المعترف بها مؤقتاً مع الرجوع إلى النص الأصلي. وهناك سلسلة من ترجمات النصوص الإغريقية واللاتينية، سواء باللغة الإنجليزية مثل: سلسلة Loeb Classical Library، أو بالفرنسية من مجموعة Guilliun Bude ترجمت مع مضاهاة النص القديم لمساعدة الباحثين الذين لا يزالون في المرحلة الأولى من تعلم اللغات القديمة.

أما بالنسبة للوثائق البردية، فإن الصيغ المتكررة والتقليدية التي نجدها في الوثائق سرعان ما تصبح مألوفة لدى الباحث، حتى إنه إذا وجد فراغاً في الوثيقة يستطيع بسرعة تخمينه، والشيء نفسه بالنسبة للنقوش والمخربشات، فإنها مليئة بالصيغ Formulae المتكررة المألوفة.

ولا يكفي الطالب إجادة لغة مصادر بحثه، بل يتوجب عليه أن يسافر ويتنقل إلى أماكن الآثار ليعيش في المناخ العلمي، فلا يعقل أن يدرس

طالب تاريخ عصر النهضة دون أن يزور إيطاليا ويتجول في المدن التي أفادت تلك الحركة، سواء في جنوا أو فلورنسا أو البندقية. ولا يعقل أن يدرس طالب أجنبي الآثار المصرية دون أن يزور الأقصر وسقارة وغيرها من مناطق الآثار الفرعونية، تماماً مثلما يتوجب على دارس مصر الهلينيستية أن يعايش آثار مدينة الإسكندرية وغيرها من مناطق الآثار الهلينيستية، لأن ذلك سوف يضيف على بحثه حيوية ودقة.

العلوم المصدرية للتاريخ

ويمكن تقسيم العلوم المصدرية للتاريخ إلى نوعين:

أ - علوم مصدرية أساسية .

ب- علوم مساعدة .

(أ) - العلوم المصدرية الأساسية:

١- علم دراسة النقوش Epigraphy :

وهو علم دراسة النقوش المنحوتة على الأحجار أو المعادن أو المكتوبة بالحجر على قطع السقف المكسور Ostraka الذي كان يستخدم كمادة يكتب عليها، أو على الأواني الفخارية أو التوابيت كما هو شائع في مصر. والنقوش مصدر مباشر للمعرفة التاريخية بلا وسيط، فعندما يقام معبد أو مسرح تقام لوحة تسجل البناء وتاريخه وكل من أضاف إليه، وفي بعض الحالات تستخدم المباني لنقش أعمال الملوك والأباطرة وتكون في صيغة المتكلم المباشر، وعندئذ تكون الشخصية التاريخية تتحدث عن نفسها

مباشرة، وهذا يعطينا أهمية لا تعوض . فمثلاً النقوش الهيروغليفية المدونة على معابد الأقصر كلها تروى أعمال الملوك كما أرادوا للناس أن يعرفوها بصرف النظر عن المبالغة فيها . كذلك فإن نقش أنقرة Momumentum Ancyrancum الذي كتبه أغسطس في حياته ليعلق في كافة أجزاء الامبراطورية، يعد مثالا هاما على النقوش ، ففي هذا النقش تحدث أغسطس بنفسه عن أعماله وما قدمه للإمبراطورية في كشف حساب دقيق ، للدرجة أن المؤرخين سموه " بسيد النقوش " Queen of In- scriptions . كذلك بالنسبة لدارس تاريخ فارس القديمة ، فإن نقش بهستون (كرمشاه) الذي أقامه دارا ليسجل عليه سجل أعماله وفتوحاته وإصلاحاته ، يعد مصدرا أساسياً لا غنى عنه .

وبالنسبة للدارسين لتاريخ بلاد العرب قبل الإسلام . فإن الدارس لا بد وأن يرجع إلى النقوش الحميرية والمعينية والسبئية ، لأنها المصدر الأساسي بالنسبة له .

إن النقوش مصدر يزداد يوماً بعد يوم بفضل اكتشافات الأثريين ، مما يعطي المؤرخ حيوية وتجديداً بدونهما تتجمد المعلومات وتتكسر ، كما أن الصدفة هي الأخرى تكشف لنا عن كثير من الآثار المنقوشة التي لا تزال في باطن الأرض . ولهذا ستظل النقوش تقدم للمؤرخين المادة والمصدر .

ولقد تقدم علم النقوش خلال القرن الأخير تقدماً مذهلاً سواء من ناحية ازدياد عدد المتخصصين فيه ، أو من ناحية المهارة والدقة في حل وتفسير الرموز . وجدير بالذكر مثلاً أنه لولا حجر رشيد ونجاح شامبليون في

حل نقوشه ، ما كان هناك علم الدراسات المصرية ، لأنه حل رموز الكتابة الهيروغليفية وشيئاً فشيئاً ازداد عدد الخبراء فيها ، وأضاف كل منهم ما استطاع إلى قاموس اللغة المصرية القديمة . و الشيء نفسه بالنسبة لروولنسون Rawlinson الذي حل رموز اللغة المسمارية ، وفتريس Venteis وشادويك Chadwick اللذان حلا رموز النقوش الموكينية القديمة .

ويقول الأستاذ وودهيد في كتابه عن النقوش : " أن المؤرخ عن طريق إلمامه ليس بالنقوش فحسب ، بل بسائر العلوم المساعدة الضرورية ، تصبح مهمته أشبه بمهمة القائد الأعلى للجيش في الميدان الذي يحرك فروع القوات المختلفة لصالح المعركة ، ولا يشترط أن يكون دقيق الإلمام والخبرة بطبيعة عمل كل فرع ، ولا يتدخل فيه تدخلاً دقيقاً " . ومعنى ذلك أنه لا يشترط على المؤرخ أن يصبح عالماً في النقوش Epigraphist ، بل عليه معرفة قراء النقش وتحليله واستخدامه الاستخدام السليم ، وكلما كان المؤرخ أكثر إلماماً بنقوش لغة العصر الذي يتخصص فيه ، كلما كان أقرب إلى المعرفة الأصلية ، لأن تزايد الاهتمام بالنقوش خلق فريقاً من المتخصصين مهمتهم إعداد النقش فنياً وملء فراغاته وتقديمه كنص تاريخي للمؤرخ ليعلق عليه .

إن علم النقوش يموج بألاف القرارات والمعاهدات القديمة التي نقشت على الحجر وحفظتها لنا الصدفة كما خطها النقاش ، وبعضها قرارات خطيرة ترتب عليها تطورات هامة حدثت منذ آلاف السنين ، مما يعطي النقوش أصالتها وأهميتها ؛ لأن المؤرخ سوف يقرأها مباشرة كما لو كان

يعيش العصر الذي كتبت فيه . وهذا هو سحر التاريخ عندما يصبح الباحث وجهاً لوجه مع الحقيقة الأصيلة وبلا وسيط ؛ لأن المؤرخين القدماء الذين كتبوا في التاريخ اعتمدوا على نقوش أيضاً، لكنهم كتبوا بدافع من اتجاهات معينة أو برؤيا معينة، ثم ضاعت النقوش التي كتبوا على ضوئها وبقيت كتاباتهم التاريخية التي علينا أن نقبل تفسيراتهم وآراءهم، لأنها الدليل الوحيد المتبقي . أما إذا عثرنا على النقش الأصلي، فإن دراستنا تصبح موضوعية لا تضعنا تحت رحمة المؤرخين القدماء .

لكن جدير بالذكر أنه ليس كل ما يجيء في النقوش القديمة معلومات حقيقية قد حدث بالفعل لأنها مليئة بصيغ المبالغة، وإذا تحدث النقش عن قرار، فليس معنى ذلك أن هذا القرار قد اتخذ، وإذا كان القرار قد تم فليس معنى ذلك أنه كان ناجحاً أو أحدث تأثيراً كبيراً . فالملوك المصريون القدماء كثيراً ما بالغوا في أعمالهم وفتوحاتهم مثل : رمسيس الثاني، بل إن بعضهم نقل بالحرف الواحد أعمال بعض من سبقوه ونسبها إلى نفسه، كما أن القرارات التشريعية التي عرفتها بلاد اليونان كلها كانت رياء وتملقاً من أجل أغراض خاصة . فكما يحدث في البيانات التي تصدر في عصرنا الحاضر عقب زيارات والتقاءات القادة، لا بد من قراءة ما بين السطور بقدر السطور ذاتها، لأنها فن الدعاية كان أيضاً معروفاً عند الشعوب القديمة ويشكل سلاحاً من أسلحة صراعاتها السياسية والحربية . وفي بعض الأحيان تتعرض النقوش الرسمية للتزوير، عندما يخلع ملك أو حاكم معين لوحة منقوشة من على بناء جميل بناه أحد أسلافه ويضع مكانها لوحة تنسب البناء له . وهذا الشيء حدث في جميع فترات التاريخ، فالرومان مثلاً عندما

دخلوا مصر وأسقطوا حكم البطالمة، محوا كل ذكر لهم من على الآثار والمعابد ووضعوا بدلاً منها ما يشير إلى أعمال أباطرتهم. ولكن الصدفة أحياناً تكشف عن الحقيقة الأصلية عندما يعثر على النقش الأصلي مدفوناً بين الأنقاض أو مشوهاً. ولكن تبقى أهمية النقش في أنها تقدم لنا ما أراده كاتبه أن يعرفه للناس في ذلك الوقت بصرف النظر عن درجات الحقيقة ومقدارها، ويكفيها أننا نطلع على شيء أصلي ونعرف منه مباشرة.

ومن المشكلات التي تواجهها المصادر النقشية، أن غالبيتها شوهته عوامل المناخ والطبيعة لتعرضها للشمس والهواء والمطر؛ ولهذا فإن الكثير منها غير كامل أو مهلهل أو غير واضح، لكن التقدم الذي وصل إليه المتخصصون في هذا المجال ذلل الكثير من هذه الصعوبات عن طريق ملء الفراغات وتخمين الأجزاء المهشمة عن طريق سياق النص العام.

هذا بالنسبة للنقوش الرسمية الكبرى التي تنقش فوق المعابد والآثار الكبرى، أو تقام على لوحات من الحجر أو المرمر لتقام في المدن كإعلانات رسمية.

أما النقوش الصغرى، وهي غالباً غير رسمية، لأنها خاصة بعامية الناس نقشوها على قرابينهم التي يقدمونها لآلهة، أو توقيعات الرسامين على الأواني المصورة، أو أسماء وتواريخ وفاة الموتى على شواهد القبور.

وينسب إلى النقوش أيضاً علم قراءة " المخربشات " Graffiti، وهي الكتابة بالحفر البسيط، مثلما يفعل الناس على الآثار الحجرية اليوم، وهي معلومات عفوية وشخصية لكنها في بعض الأحيان تعطينا صورة تاريخية

حية لأنها صادقة، مثل المخربشات التي تراكمت عبر آلاف السنين على تماثال أبي الهول ونشرها المرحوم سليم حسن، أو مثل المخربشات الموجودة على الأهرام أو معبد أبي سنبل أو حول تمثالي ممنون في الأقصر. وهذه المخربشات تصبح مثيرة، عندما تكشف عن مختلف الزوار الأجانب الذين زاروا هذه الآثار وتركوا انطباعاتهم النفسية والشخصية عليها.

ومن فروع النقوش أيضاً " الأوستراكا " ostraca أو قطع الشقف الفخاري المكسور والمستخدم للكتابة عليه بالحبر سواء الأسود أو الأحمر. وقد انتشر هذا الفرع من النقوش في مصر بعد الفتح المقدوني، حيث انتشرت اللغة الإغريقية بين السكان بفعل المستوطنين، وأصبح يكتب على الأوستراكا في القرى المصرية خاصة بالنسبة لبراءات دفع الضرائب. وأقدم صك من الأوستراكا يرجع إلى عام ٢٧٤ ق.م، وبمرور الزمن اتسع المجال الذي استخدمت فيه الأوستراكا ليشمل خطابات شخصية، وتمرين لتلاميذ المدارس، وتعاويز السحر، والمدونات الدينية سواء الوثنية أو المسيحية. ويعتبر إقليم الأقصر (طيبة) من أهم مصادر الأوستراكا، ويليه إقليم الفيوم، كما عثر عليها في قفط وأسوان ودندرة والنوبة والبهنسا وبعض المناطق الأخرى في الصعيد. ولكن لم يعثر عليها في أقاليم الدلتا بسبب رطوبة التربة وكثرة الأمطار.

وعادة تستخرج الأوستراكا من أكوام القمامات، حيث كان يلقي دائماً بالمواد المراد التخلص منها، كما يعثر عليها أيضاً في أطلال المنازل الأثرية القديمة عندما تكشف عنها الحفائر الأثرية. وقد يجد الباحث في الأوستراكا

مصدراً وفي تاريخ مصر منذ الربع الأول من القرن الثالث قبل الميلاد حتى نهاية القرن الخامس الميلادي .

ومن حق الباحث أن يرجع إلى النقوش سواء كانت منشورة Edited أو غير منشورة Unedited ، لكن كلما دعم بحثه التاريخي بوثائق غير منشورة فإنه يكون أقرب إلى الأصالة .

وتسهيلاً على طلاب البحث العلمي في الأجزاء المختلفة من العالم ، لجأت الجامعات والأكاديميات إلى جمع النقوش المتفرقة في مجلدات منظمة Corpora ، بعضها يتخصص في مناطق معينة ، حتى توفر على الباحث مشقة السفر والبحث عن هذه النقوش .

٢- علم الوثائق البردية Papyrology :

من المعروف أن نبات البردي من النباتات التي كانت تنمو بكثرة في مستنقعات مصر القديمة ، ومن ثم استخدمه المصريون القدماء بعد تقطيع سيقانه كمادة للكتابة بديلاً عن الورق الذي لم يعرفه العالم القديم إلا بعد الفتح العربي ، اذ تعلم العرب طريقة صناعته من شعب الصين القديم . وعلى ذلك ، فإن كلمة " ورق " في اللغات الأجنبية اشتقت من اسم النبات Papyrus كما ورد عن الإغريق .

ولتصنيع الورق من سيقان البردي ، تقطع السيقان الى قطع ثم تستخرج الشرائح من كل جزء وترص كل بجانب الأخرى ، ثم ترص فوقها شرائح أخرى رأسية حتى تلتصق بعضها ببعض ، ثم ترش بمادة لاصقة ويضغط عليها بثقل وتترك لتجف في الشمس . وبعد أن تجف يصقل وجه

الورق بنوع معين من حجر الصقل أو بقطعة من العاج ، وأحياناً كان يصقل وجه الورق بطبقة رقيقة من معجون الدقيق والماء والخل ويترك ليجف ثم يضغط عليه بثقل مرة أخرى وعندئذ يصبح ملمسه ناعماً صالحاً للكتابة . وأحياناً يباع الورق شرائح صغيرة أو يلصق ليكون لفافات يتعدى طولها مائة قدم . وأطول وثيقة بردية ، هي بردية هاريس Harris Papyrus المحفوظة في المتحف البريطاني بلندن ، وترجع إلى عصر رمسيس الثاني ، ويبلغ طولها ١٣٣ قدماً أما عرض البرديات ، فيتراوح ما بين ٤ بوصات واثنتي عشرة بوصة .

وكانت الكتابة عادة على وجه الوثيقة Recto ، وليس على ظهرها Verso ، وتطوى بعد ذلك في شكل لفافة صغيرة . وأحياناً كان يكتب من الخارج عنوان الوثيقة أو عنوان الخطاب إن كانت رسالة . وكان الكاتب يكتب بريش مصنوعة من البوص ويستخدم حبراً أسود ، وأحياناً أحمر في حالة الكلمات الأولى في الصفحة أو الجزء أو الكلمات الهامة في النصوص اللاهوتية المسيحية . والكتابة تكون في شكل أعمدة متراسة داخل الوثيقة الواحدة .

وقد كان مناخ مصر الجاف ولرمالها الناعمة دور كبير في جعل مصر هي المصدر الأول للوثائق البردية في العصر القديم وحتى ما بعد الفتح العربي . وعادة تعثر على وثائق البردي داخل أطلال منازل القرى والمدن القديمة على حافة الصحراء والتي هجرت لانحسار مياه الري عنها ، وأحياناً ، نعثر عليها في أكوام النفايات خارج القرى والمدن القديمة ، حيث كان يلقي عادة الأشياء المستعملة والمراد التخلص منها . وفي بعض الأحيان

نعثر على أوراق البردي داخل المقابر أو المعابد القديمة أو داخل صوامع الغلال الرئيسية في القرى .

ولقد بدأت الوثائق البردية تتسرب من مصر إلى متاحف أوروبا منذ عام ١٧٨٨ ، حيث كان السباحون الذي يبحثون عن السباح في أطلال المنازل القديمة يعثرون عليها ويبيعونها للهواة من الزوار الأجانب ، وشيئاً فشيئاً ازدادت أهمية الوثائق عندما عرفت كمصدر للآداب الإغريقية ، مما دفع الجامعات الإنجليزية إلى إرسال بعثات للتنقيب عن أوراق البردي في أطلال مدن مصر القديمة . وكان من أشهر الذين نقبوا عن أوراق البردي : الأستاذان ب جرنفل وأ . هنت . وكانت أهم مناطق الإنتاج : مدينة أوكسيرخوس (البهنسا محافظة بني سويف) والحية (بالقرب من الفشن محافظة المنيا) ، كما أن إقليم الفيوم كان من أغنى المناطق التي أخرجت العديد من الوثائق ، وخصوصاً من مدن تبونس (أم البريجات في جنوب شرق الفيوم) وكرانيس (كوم أو شيم في شمال الفيوم) ، وأرسينوى (كيما فارس قرب مدينة الفيوم) وغيرها من المدن .

والوثائق البردية المصرية مكتوبة بعدة لغات قديمة مثل : الديموطيقية ، وهي الخط الشعبي للمصرية القديمة ، وكانت لغة المصريين . ولكن منذ فتح الإسكندر لمصر عام ٣٣٢ ق . م وتدفق المستوطنين الإغريق على واد النيل ، بدأت الوثائق الإغريقية تظهر . وأول وثيقة بردية إغريقية هي عقد زواج عشر عليه في أسوان ، ومؤرخ بعام ٣١١ ق . م . وبازدياد عدد المصريين الذين تأغرقوا بظهور طبقة من أبناء الطائفتين اتسع نطاق اللغة الإغريقية ، وخاصة أنها كانت لغة الدولة الرسمية التي تشترط الدولة أن تكون المراسلات

والأعمال مكتوبة بها . وازداد عدد الوثائق الإغريقية حتى أصبح يطغي على الوثائق الديموطيقية . ولما فتح الرومان مصر عام ٣٠ ق.م ، ظلت اللغة الإغريقية كما هي ، ولم يحاول الرومان فرض اللغة الرومانية عليها . ولهذا ، فإن الوثائق البردية المكتوبة باللاتينية محدودة الكمية . وظل الحال كذلك خلال الدولة البيزنطية . وحتى بعد الفتح العربي لمصر عام ٦٤٢ ميلادية ، ظلت الوثائق البردية متوافرة في البداية واستمرت تكتب بالإغريقية ، ثم العربية . والإغريقية ، وأخيراً سادت اللغة العربية . ومن ثم فإن الباحث في التاريخ الإسلامي سوف يجد مجموعات ضخمة من وثائق البردي المكتوبة باللغة العربية والتي ترجع إلى مطلع الفتح العربي لمصر ، ومصدرها عادة مدينة افرولاتيوليس (كوم شقاو بالقرب من طما) . ووثائق البردي تقسم عادة إلى وثائق أدبية أو وثائق سياسية ، وهي التي يطلق عليها لفظ Documents ، أو خطابات خاصة Private Letters ، وهي التي تتناول أحوال الناس ومصالحهم الاجتماعية والدينية والاقتصادية . وتتميز هذه الخطابات بالحوية والصدق ؛ لأن كتابها من عامة الناس والبسطاء ، بعضهم كان أمياً يستخدم الكتبة المحترفين الذي كانوا يوجدون بالقرى والمدن ، وكان هؤلاء الكتاب يختلفون في درجة تعليمهم : منهم من درس الأدب الإغريقي وتأثر به وبأسلوب بلاغته ، ومنهم يستخدم لغة ركيكة ويرتكب أخطاء نحوية ولفظية . ومن الطريف أن علماء البردي في عالمنا الحديث يصححون هذه الأخطاء كما يصحح المدرس قطعة إملاء لتلميذ صغير .

وتتنوع موضوعات الوثائق الشخصية من خطابات عادية يرسلها

الناس لبعضهم البعض إلى عقود زواج وعقود بيع وشراء ورهن وتشغيل ،
وإلى عقود طلاق وتبين وشكاوى مقدمة للحكام ووصايا ومنازعات
قضائية، وتمازين مدرسية ووثائق قانونية، وترانيم دينية وتعاويذ من
السحر، وكل ما يعكس حياة الناس عبر ما يقرب من ألف عام منذ فتح
الإسكندر لمصر حتى ما بعد الفتح العربي . ويبلغ حجم ما نشر حتى الآن من
وثائق بردية ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ وثيقة، نشرت في مجموعات أو في
مجلات علمية . أما الوثائق التي لم تنشر، فلا يقدر حجمها، ولا تزال رمال
مصر تجود علينا من أن لآخر بالمزيد من هذه الوثائق .

وهناك نوع من الوثائق البردية نعتز عليه في أكفان التماسيح المحنطة
التي كان يقدسها الناس في ذلك الوقت، فإذا ماتت استخدموا أوراق
البردي المستعملة في تغطيتها بدلاً من النسيج، وهذا يساعدنا في العثور على
آلاف من الوثائق في مكان واحد . ويرجع الفضل في ذلك الاكتشاف الى
الحادثة المشهورة التي حدثت في ١٦ يناير عام ١٩٠٠، عندما كان العمال
يبحثون عن الوثائق في أطلال مدينة تبتونس أم البريجات جنوب الفيوم ولم
يوفقوا، لأنهم لم يستخرجوا سوى موميات التماسيح المحنطة التي لم تكن
بذات قيمة علمية، وساء ذلك رئيس العمال الذي انهال بفأسه على إحدى
الموميات، وسرعان ما اكتشف آلاف الوثائق البردية، وأصبح العثور على
إحدى موميات التماسيح المحنطة يعني العثور على كمية كبيرة من أوراق
البردي .

وقد قام العالمان البريطانيان هنت وجرنفل بنشر هذه الوثائق
المستخرجة من موميات التماسيح، بمساعدة زميل ثالث لهما هو سمايلي،

وذلك خلال عام ١٩٠٢ . ويرجع تواريخ هذه الوثائق من نهاية القرنين الثاني والأول ق.م حتى القرن الثالث الميلادي . وفي بعض الأحيان تكون الوثائق متصلة بموضوع واحد وشخص واحد، ويطلق العلماء على هذه المجموعة اسم أرشيف Archive . ومن أشهر هذه الأرشيفات : أرشيف زينون المحفوظ بمتحف القاهرة، وكان زينون وكيل أعمال أبو للونيوس وزير مالية بطليموس الثاني لمدة عشرين عاماً ابتداء من ٢٦٢ ق.م وكان لا بولونيوسوس ضيعة في مدينة فيلادلفيا في جنوب شرق الفيوم (جرزة الحالية) جعل زينون وكيلاً عليها - وتكون مجموعة مراسلاته مع زينون أرشيف زينون البريدية، وكانت غالبية هذه المراسلات تدور حول كل ما يهم الضيعة وتصدير منتجاتها . وكذلك أرشيف أسرة سارايون من الأشمونين (هرموبوليس ماجنا) بالقرب من ملوي .

إن علم الوثائق البريدية لا يدور حول موضوع معين، بل يشمل كل جوانب الحياة، ومن ثم فهو حقل غني لدارس تاريخ مصر وأحوال الناس فيها دراسة اقتصادية واجتماعية، إنها معلومات مباشرة من الناس وعن الناس، . وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدداً كبيراً من القرارات والوثائق السياسية ذات الأهمية التاريخية، مثل قرارات ملوك مصر البطالمة، أو خطاب الإمبراطور كلوديوس إلى أهل الإسكندرية عقب اندلاع الحرب بينهم وبين اليهود والذي عثر عليه عام ١٩٢٢ في فيلادلفيا بالفيوم، وكذلك قرار كاركال الشهير الذي أصدر عام ٢١٢ ميلادية ومنح فيه الجنسية الرومانية لكافة شعوب الإمبراطورية فيساعد المستسلمين، وبردية الأريوس لوجوس (كاتب الحسابات الطارئة) الخاصة ببعض اللوائح المالية والضرائبية . وكلها وثائق تاريخية سياسية من الدرجة الأولى .

أما الوثائق الشخصية ، فربما تكون أقل أهمية من ناحية الموضوعات السياسية ، لكن عفوية العثور عليها إذا لم تحفظ بتنظيم معين لنا وتنوع موضوعاتها ، يعطيها حيوية وأهمية معينة ، فضلاً عن أنها صورة تعكس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للشعب المصري في فترة معينة من تاريخه ، كما أنها مصدر للإدارة والتنظيم في مصر ، وتكشف عن بيروقراطية الإدارة البطلمية وجشع الإدارة الرومانية في استغلال خيرات الشعب المصري لأقصى درجة من أجل صالح الشعب الروماني ، كما تعكس ظهور الإقطاع في العصر البيزنطي وتدهور الملكيات الصغيرة ، بالإضافة إلى تدهور وانحطاط الثقافة الإغريقية وطغيان الثقافة المصرية عليها .

ولغة الوثائق البردية لغة إغريقية مبسطة مصرية محلية koine ، وقد اتخذت طابعاً خاصاً ، هو تأثرها باللغة والفكر المصري ، إذ لم تعد إغريقية خالصة . وتدهور اللغة الإغريقية في الوثائق البردية تدريجياً كلما تركنا العصر البطلمي ، حتى تصل إلى درجة يرثى لها من الركاكة في العصر البيزنطي ، ولكن ذلك قد يختلف حسب طبيعة الوثيقة ودرجة كاتبها من التعليم .

لقد تطور علم قراءة الوثائق البردية في السنين الأخيرة ووصل إلى درجة عالية من المهارة ، بسبب وجود متخصصين فنيين يستخدمون الوسائل العلمية الحديثة ، مثل : الأشعة ما تحت الحمراء لقراءة الكلمات " المشطوبة " لمعرفة ماذا كان يريد الكاتب أن يقول وتراجع عنه . ولكن يجب أن يتوفر في قارئ الوثائق البردية ، سواء الديموطيقية أو الإغريقية أو اللاتينية ، إلمام

كبير بفقته اللغة (Philology) المكتوبة بها الوثيقة، وذلك حتى تتهيأ له القدرة لفهم ما يجيء في الوثيقة؛ لأن اللغة دائمة التطور حسب ظروف المكان والزمان وتطور الثقافة واختلاطها. وفي بعض الأحيان يتغير معنى اللفظ ليأخذ معان متفاوته أو متضادة، ومن ثم فعلى المتخصص أن يهيء نفسه ليكون على مستوى الإدراك اللغوي لكاتب الوثيقة. كما أنه يجب أن يتوفر في عالم القراءات البردية مقدرة معينة في علم قراءة الخطوط Pa-laography، لأنها تعود على القراءة الصحيحة وتجنبه الكثير من الخطأ، فالخط يتغير حسب الزمان والمكان، كما تدخل فيه الاختصارات والاختزال. وليس هذا مطلوباً من المتخصص في النصوص الديموطيقية أو الإغريقية واللاتينية فحسب، بل يشمل كذلك المتخصص في تاريخ العرب قبل الإسلام، وتاريخ أوروبا في العصور الوسطى، العصر الحديث. كما أن الخبرة بأنواع الخطوط يساعد الباحث على تقدير عصر الوثيقة عن طريق مقارنة الخطوط المختلفة ورصد تطورها عبر العصور، ورغم هذا فإن للوثائق البردية مشاكلها، والقراءات قد تختلف وتتنوع حسب نظرة وقدرة المتخصص، وذلك لأن الكلمات لم يكن بينها فواصل، بل كانت الحروف مناسبة، وعلى القارئ أن يقسم كل مجموعة حروف ليحولها إلى كلمة، وهذا ما يجعل القراءة قابلة للاختلاف في بعض الأحيان.

ورغم هذا، لا يشترط في الباحث في التاريخ أن يكون خبيراً بالدرجة الأولى في قراءة الوثائق البردية؛ لأن هذا من عمل المتخصص في البردي Papyrologist. لكن يشترط فيه الإلمام بقراءة الوثائق للرجوع إلى التحقيق الذي يقدمه المتخصص.

إن أهمية الوثائق البردية يكمن في أنها ما زالت هي المصدر المتحرك ، فقد نعثر في أي لحظة على وثائق جديدة تعطينا معلومات قد تغير رأساً على عقب المعلومات السابقة عليها .

وإلى جانب البردي ، يوجد الرق Parchment الذي يصنع من جلد الحيوانات من أجل الكتابة عليه . ومن أشهر الوثائق الرقية لفائف البحر الميت The Dead Sea Scrolls التي عثر عليها أحد الرعاة من الأعراب في إحدى الكهوف المطلة على البحر الميت عام ١٩٤٧ واسمه محمد الذهب ، وقد عثر على هذه اللفائف محفوظة في جراب ذات أعناق طويلة ، وحمل الصبي اللفائف لبيعها إلى أحد تجار العاديات في بيت لحم ، وتنقلت هذه اللفائف حتى استقرت في دير القديس مرقس في القدس . وقد أثارت هذه اللفائف جدلاً عنيفاً بين الأثريين والمتخصصين بعد أن عثر على المزيد منها ، وتبين أنها كانت مكتوبة بالعبرية القديمة أو الآرامية على رفاق الجلد ، وهي تختص بعظات لنبي يرى البعض أنه حنا المعمدان ، ويرى آخرون أنها كانت ملكاً لطائفة من اليهود الذين ثاروا على الرومان عام ٦٨ ميلادية وتحصنوا فوق صخرة المسادا الشهيرة .

إن وثائق البحر الميت تعد من أكبر الاكتشافات التاريخية في القرن العشرين ، كما أنها أثارت جدلاً دينياً بين المسيحيين واليهود ؛ لأنها احتوت عظات شبيهة بعظات السيد المسيح ، وهذا ألقى الضوء على تاريخ الديانات في فلسطين ، والتي انتقل تأثيرها مع المسيحية ليؤثر على عقلية وتفكير العالم المسيحي في أوروبا والشرق .

ومن العلوم المصدرية التي لا غنى عنها للمؤرخ، علم المسكوكات أو النقود؛ لأنها عماد دراسة الاقتصاد القديم ومرآة النشاط التجاري والحركة بين شعوب العالم. فضلاً عن أنها دليل تاريخي واضح لما تحمله من تاريخ ضربها واسم الملك أو الإمبراطور، وشعار الدولة سواء كان رمزياً أو دينياً، كما أن الملوك والقادة في العصر القديم استخدموا النقود لنشر أفكار معينة على الناس؛ لأنها أسرع تداولاً من أي شيء آخر، ودراسة الشعارات المصورة على العملة لا تزيد معرفتنا بقادة وآلهة الشعوب فحسب، بل بالأفكار والإحساسات التي ترمز لها الشعارات والصور.

والعملة لا تحدد تاريخها فحسب، بل العثور عليها في مكان يساعد أيضاً على تحديد تاريخ المكان، فلو أننا عثرنا على عملة داخل بيت قديم مثلاً نستطيع أن نقارن بين عمر الدار وتاريخ العملة، أما إذا عثرنا مثلاً على عملة في أساس بيت فلا بد أن تكون العملة أقدم من البيت ذاته، فهي إذاً وسيلة هامة لتحديد التواريخ.

إن العملة القديمة مرآة الاقتصاد، لأن فكرة العملة ظهرت لتسهيل النشاط التجاري، فالتجار قبل ابتكار العملة كانوا يتعاملون بقطع المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، ثم لجؤوا إلى وضع أختامهم عليها لضمان نقاوة معادنها ووزنها، وقد ظهر هذا التطور في آسيا الصغرى خلال القرن التاسع ق. م. وكان المعدن المفضل لسك العملة آنذاك هو خليط من سبيكة الذهب والفضة بنسب معينة، ويسمى الخليط الألكترون Electron وتسمى العملة المسكوكة من الألكترون باليون Bullion.

ولما بدأت فكرة الدولة تزداد وضوحاً وبدأت تشرف على حركة التجارة نظراً لشدة التنافس عليها بين المدن المختلفة، تدخلت حكومة الدويلات لوضع ضمان على هذه القطع المعدنية، بأن تعهدت الدولة بضمان قيمة وزنها ونقاء معادنها. ويعتقد علماء المسكوكات أن أول دولة توصلت إلى ذلك هي مملكة ليديا في آسيا الصغرى. وسرعان ما أعجبت هذه التصرف المدن الإغريقية التجارية التي كانت تنتشر على طول ساحل آسيا الصغرى وفي بحر إيجه، وهي مدن كان عملها الأول بل والوحيد هو التجارة بين شعوب هذه المنطقة.

ووجدت حكومات المدن الإغريقية أن فيه ضماناً كبيراً لاستقرار التجارة الخارجية وضمانها، فلجأت إلى اتباع هذا النظام. وقد ناسب وضع الشعار الخاص بكل مدينة. على قطع المعدن اتجاه دويلات المدن الإغريقية التي كانت تحرص على توكيد شخصيتها واستقلالها.

ومنذ عام ٧٠٠ ق.م، بدأت النقود الإغريقية تظهر في مناطق واسعة من حوض البحر المتوسط، في مصر وسوريا وشمال أفريقيا، ومما يعكس حجم التجارة بين مصر في عصر الأسرة الصاوية وبين المدن الإغريقية في آسيا الصغرى أو في بحر إيجه، بل إنها الدليل الوحيد على قيام هذه التجارة. فقد كانت مصر بلداً مكتفياً اقتصادياً في العصور القديمة، من خشب الارز والفضة، لأنها كانت معدناً نادراً بعكس الذهب، ولهذا حرصت المدن الإغريقية على سك نقودها من الفضة لتقدمها إلى المصريين في مقابل القمح الذي كانت تنتجه بلادهم بوفرة. ولهذا يجد الدارس للعلاقات التجارية القديمة لمصر أمامه مجموعة كبيرة من النقود الفضية لعدد

كبير من المدن الإغريقية ، ومن ثم يستطيع أن يحدد نسبة التعامل مع كل منها ، والتطور الذي يطرأ على هذا التعامل ، نتيجة لتغير الأحوال السياسية ، وتسابق المدن فيما بينها لاحتكار سوق التجارة الدولية مع مصر .

والعملة ترتبط بقوة الاقتصاد المحلي ؛ لأن ذلك ينعكس على مركزها الدولي . فقد كانت مدينة قورينة الإغريقية في ليبيا مشهورة بتصدير نبات السلفيوم الطبي الذي كان الطلب عليه شديدا في العالم الخارجي . ولقد وضعت مدينة قورينة رسم هذا النبات على عملتها رمزاً وشعاراً للمدينة . ومن ثم ، نجد هذه العملة منتشرة في بقعة واسعة من مصر وبلاد اليونان وإيطاليا وآسيا الصغرى . ولما حاولت روما مثلاً أن تفرض سيادتها سياسياً على بلدان البحر المتوسط عقب هزيمة هانيبال في نهاية القرن الثالث ق . م ، لجأت إلى دعم الدينار الروماني ليصبح عملة لها احترامها بين بلدان البحر المتوسط ، بل إن مصر البطلمية خفضت عملتها آنذاك حتى تصبح مساوية لقيمة الدينار الروماني . وحذا حذو مصر سائر الممالك الهلنستية . وكان ذلك بداية السيطرة الفعلية للرومان على اقتصاديات بلدان البحر المتوسط . وكما أن النقود هي المقياس الدقيق للتجارة ولسيطرة الدولة ، فهي أيضاً مقياس لحالة الاقتصاد الداخلي ، فقديماً كانت الدولة الغنية تحرص على وزن العملة ونقاوة معدنها سواء من الذهب أو الفضة . وكلما أفلس الاقتصاد أو تعرضت الدولة لمتاعب اقتصادية ، فإنها كانت تلجأ إلى تخفيض وزن العملة أو تقليل نسبة المعادن الثمينة فيها ، فتخلطها بمعادن رخيصة مثل : البرونز أو القصدير . وقد لجأت الإمبراطورية الرومانية عدة مرات إلى تخفيض عملتها ، أملاً في إعادة تنشيط اقتصادها . وفي مصر مثلاً ينعكس

الخراب الاقتصادي للبلاد تحت حكم الرومان في القرن الثالث الميلادي باختفاء العملة الفضية التي كنا نجدها في بداية حكم الرومان وتحولها إلى شبه برونزية، أطلق عليها الرومان العملة الأهلية Rubrai ، بينما بقيت العملة الفضية رمزاً غير موجود تحسب على أساسه الضرائب .

ومن مقاييس الازدهار في البلدان القديمة ، تنوع فئات العملة إلى درجات متدرجة ، وكلما كان أصغر فئة موجوداً ، فمعنى هذا أنه مطلوب في التعامل ، وإذا وجدنا " الفليس " أم المليم ونصف المليم متواجداً بكثرة فمعنى ذلك وجود حالة رواج تعاملي ورخاء اقتصادي . إما إذا اختفت هذه الفئات الصغيرة ، أصبح الثقل مركز على العملات الكبيرة ، وكان هذا دليلاً على ارتفاع الأسعار وازدياد التضخم ، ويستطيع المؤرخ أن يدرس ذلك عن طريق دراسة شاملة للعملة .

إن دراسة العملة علم وفن وتاريخ ، علم لأن لها أصولاً وقواعد ، وفن لأن العملة مجال دراسة فنية وتصويرية ، وتاريخ لأنه يسهل تصنيفها زمنياً وحسب الأماكن التي ضربت فيها ، فضلاً عن النقوش والتواريخ التي تحملها العملة . ولهذا ساهم علم دراسة النقود مساهمة كبيرة في إثراء المعرفة التاريخية ببلدان العالم القديم والحديث ، خاصة عندما تصمت الوثائق أو تعجز عن التعبير ، أو تكون نادرة . فمثلاً في القرن الثالث الميلادي الذي يعتبر أفقر عصور الإمبراطورية الرومانية تاريخاً ، إذ لا يوجد عنه كتابات ذات أصالة ، ونقوشه نادرة ، ووثائق البردي لا توجد سوى في مصر ، وكلها موضوعات محلية واجتماعية ، فلا يجد الدارس أمامه سوى دراسة العملة لمعرفة شخصيات الأباطرة والتطور الاقتصادي والسياسي .

وللعملة وجهان، الوجه الأول ويسمى Obverse، والظهر ويسمى Verso. فعلى الوجه الأول، يوجد عادة رأس الإمبراطور أو الملك، وعليه اسمه ولقبه وتاريخ توليه. وعلى الظهر، رمز المدينة أو شعارها أو زمز مناسبة تاريخية معينة مثل ضم مملكة أو قيام دويلة جديدة، وهذا دليل تاريخي هام. كما أن العملة تكشف عن هوية كثير من الجماعات السياسية التي كان لها كيان خاص مكنها من سك عملة كرمز لسيادتها ووجودها السياسي.

وعلى ظهر العملة عادة يوضح رمز المدنية أو الدولة أو أسطورة لها علاقة بالدولة أو بمناسبة معينة مثل النقود التذكارية، وهذا يجعل دراسة النقود مصدراً لتاريخ الأساطير والعبادات والفنون، وازدهار التجارة أو فتورها، وعلاقات الدول والمقاطعات مثلما الحال في أوروبا إبان العصور الوسطى، كما أن انتشار العملة في مناطق خارج البلاد التي سكت فيها العملة يبين مدى النشاط السياسي والتجاري لبعض الدول، مثل: العملة الصينية والهندية في شرق أفريقيا، والعملة العربية في شمال غرب أوروبا، وآثار العملات الإيطالية في المشرق العربي، والفلورن الفلورنسي في أنحاء أوروبا منذ عصر النهضة. ومن هذا يستطيع الباحث استخراج الأدلة التاريخية رغم صحة الوثائق والنصوص.

إن الأساطير والرموز الدينية والشعارات السياسية والتذكارية التاريخية كانت الدولة تستخدمها لنشر أفكار معينة؛ لأن العملة سريعة التنقل بين الناس، خاصة أن الصورة كانت أكثر تعبيراً من الكتابة بين شعوب

كانت نسبة الأمية شديدة الارتفاع بينها . وكثيراً من الشعارات كانت تستخدم لخدمة الجيوش والصراعات الحربية ، خاصة لأنها كانت تسك لدفع رواتب الجند في الدرجة الأولى . فمثلاً سك الإمبراطور أغسطس في غداة فتح مصر عمله تذكارية عليها صورة التمساح إحدى المعبودات الشائعة العبادة، وتحمل عبارة مقتضبة هي " لقد فتحت مصر " Aaggpto Capta . وكانت أبلغ شعار في أوجز كلمات أراد الإمبراطور نشره بين الناس .

وقد يكون هناك صعوبة في تفسير الرموز الدينية على النقود القديمة لقلة معرفتنا بها ولندرة المصادر التي كانت تفسر معانيها، ولكن في أوروبا العصور الوسطى لدينا مصادر أدبية مصورة تشرح معاني هذه الرموز . فمثلاً نعرف من يوحنا الأفيسوس John of Ephesus أن رمز القسطنطينية في القرن السادس الميلادي هو رمز ربه الجمال الإغريقية أفروديت، ولما جاء الإمبراطور طيرويوس وغير هذا الرمز إلى الصليب، عرفنا أن الإمبراطور جستينيوس الثاني Justim II صاحب فكرة أفروديت كان يعتنق الوثنية سراً.

لقد كانت الرسومات التي توضع على ظهر العملة أشبه برسومات طوابع البريد في عالمنا الحديث، أي إنها كانت وسيلة للدعاية للفت النظر إلى حوادثها أو زعمائها أو آثارها أو تفوقها في مجال ما، وكل هذا يكشف جوانب من تاريخها القومي، كما يكشف عن عقلية وسيكولوجية القائمين على الحكم . ومن ثم، يقتضي أحياناً الحذر؛ لأن المبالغة والتوهيل كانا صفة عامة في الدعاية القديمة، مما يجافي الحقيقة التاريخية .

كما تلقي النقود أحياناً الضوء على بعض القضايا الدستورية التي تصمت الوثائق والمؤرخون عن الحديث عنها . فمثلاً تكشف عن مدى استقلال الدويلات والمقاطعات حتى تسك عملة لنفسها ولماذا يسمح الابطرة لبعض الدويلات بسك عملة مستقلة داخل الإمبراطورية ويرفضون هذا الحق بالنسبة لآخرين ، وقد يكشف هذا مسائل دستورية وقانونية معقدة ، فهل كان سك العملة حق من حقوق الإمبراطور أو سلطة السناتو والشعب الروماني أو من سلطه حكام الولايات؟ ومتى يجوز ومتى لا يجوز سك العملة المحلية؟ .

ولسوف يجد الباحث في تاريخ الاقتصاد والنظم الاقتصادية أدلة أخرى تساعده في هذا المجال ، مثلاً ذلك القرار الذي أصدره الأثينيون في صدر إمبراطوريتهم بفرض العملة الأثينية كعملة رسمية في جميع أجزاء الإمبراطورية ، وهذا القرار يعتمد على قواعد دستورية ، كما يوجد هناك عدة قرارات تنظيمية تنظم التعامل بالنقد المختلف في المدينة الواحدة ، والاعتراف بعملة معنية للتعامل بها داخلياً وخارجياً .

وهناك خطاب مثير أرسله أحد المسؤولين إلى أبو لونيوس وزير مالية بطليموس الثاني ، يستفسر فيه عن نظام النقد الرسمي الجديد الذي كانت الحكومة بصدد إصداره ، وعن مصير العملات الأجنبية القديمة ، وهل يجوز إعادة ضربها نقوداً بظلمية بعد صهرها حتى يمكن استخدامها في مصر ، لأن الدولة حرمت التعامل بالنقد الأجنبي . ويقترح المسؤول أن تستورد الدولة كميات كبيرة من الذهب لضربه عملة مصرية حتى يكون النقد المصري آنذاك جديداً وقوياً ومغرياً للتعامل به خارج حدود مصر والتي كانت تجارتهم

تسيطر على آسيا الصغرى وجزر بحر إيجه آنذاك . لقد فعل البطالمة ذلك كجزء من مخطط سياستهم التوسعية التجارية، فقد كانوا يجمعون النقود الذهبية الأجنبية ويعيدون ضربها في مصر بعد وضع شعار البطالمة عليها، ولكن المسؤول الذي أرسل الخطابات يسأل وزير المالية أليس من الأرخص أن تستورد كميات من الذهب وسكها باسم مصر بدلاً من جمع النقود الأجنبية لإعادة ضربها في مصر وجعلها بظلمية؟

فكلما حاولت دولة ما بناء إمبراطورية، كلما سعت إلى فرض عملتها جنباً إلى جنب مع قوانينها في الأجزاء التي تطمع فيها، حتى إن الأثينيين مثلاً أعلنوا في صبيحة قيام الإمبراطورية أنهم على استعداد لاستبدال العملات القديمة التي كانت تصدرها المدن الإغريقية قبل إدماجها في الإمبراطورية الأثينية، بعملة أثينا الجديدة أو الدولة المتحدة التي تحمل اسمها وشعارها .

ولما قام الحلف الآخي في القرن الثالث قبل الميلاد، أعلنوا - كما يقول بوليبيوس Polybius - أنهم اتفقوا على موازين ومعايير وعملة واحدة يتداولها الأعضاء كرمز لقيام الاتحاد، مع السماح بوضع اسم كل مدينة على العملة ذات المستوى العام للاتحاد، إذ لم تكن هناك خزانة واحدة، بل ترك لكل مدينة الحق في إصدار عملة محلية، بشرط أن تذكر أنها عملة للاتحاد الآخي ضربت في مدينة كذا . وعلى ذلك، فإن حركات الاتحادات الدستورية والسياسية تنعكس في دراسة العملة، لكنها مرآة تاريخ الاقتصاد السياسي .

ويعثر على النقود القديمة في الأماكن الأثرية، وخاصة في المنازل التي تكشف عنها الحفائر الأثرية المنظمة، وأحياناً توجد فرادى أو مخبأة في شكل خبيئات Hoards قد تشمل الخبيثة الواحدة بضع آلاف من القطع. وهنا يمكن للدارس أن يستخلص معلومات تاريخية مفيدة عن المكان وتسلسل العملة والتطور الذي مرت به، مقارنة ذلك بتطور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ففي قرى مصر في العصر الروماني مثلاً، لاحظنا أنه كلما تدهورت الأوضاع في السياسة الإمبراطورية، ازداد التدهور الاقتصادي، وعندئذ يلجأ الفلاحون إلى جمع الخبيئات في منازلهم لانعدام الأمن الاجتماعي. كذلك يستطيع المؤرخ أن يقيس حجم الرواج العمراني والتجاري والعسكري بحجم العملات التي تصدر في عهد معين، لأن الحكومات كانت تصدر النقود لدفع رواتب الجند وللإنفاق على المشروعات العمرانية والخدمات العامة ودفع رواتب الموظفين العموميين، إذاً فهي مرآة للنشاط العام للحكومات التي تصدرها.

وقد ترتبط النقود ارتباطاً عاطفياً ببعض الشعوب والبلاد فهي مستخدمة فيها اسماً وفعلاً، والمثل على ذلك واضح من دولار أو ريال ماريا تريزا Maria Theresa عملة الإمبراطورية النمسوية التي كانت لا تزال مستخدمة أو مقلدة في أثيوبيا وشرق أفريقية واليمن حتى وقت قريب. والمؤرخ يستطيع أن يقدر حجم التجارة بين الإمبراطورية الرومانية والهند مثلاً عن طريق كميات النقود الرومانية التي عثر عليها هناك، فلا بد أن تكون الهند قد صدرت بضائع بقدر قيمة هذه النقود إن لم تكن تزيد عنها، لأن ميزان التعامل لم يكن في صالح الإمبراطورية، مما أدى إلى انهيار اقتصادها.

ثانيا : العلوم المساعدة غير المصدرية :

وإلى جانب هذه العلوم المصدرية التي تمد الباحث مباشرة بالمعلومات التاريخية ، هناك علوم مساعدة تساعد الباحث على فهم الحقائق التاريخية واستنباط الجديد منها ، ولكنها ليست مصدرية مثل : أوراق البردي أو النقوش أو النقود أو الوثائق . والجدير بالذكر أن العلوم المصدرية المساعدة لعلم التاريخ تختلف باختلاف العصر التاريخي أو الموضوع الذي يرغب الباحث في دراسته والكتابة عنه ، فالعلوم المساعدة - وكذلك العلوم المصدرية - اللازمة لدراسة التاريخ القديم تختلف عن العلوم اللازمة لدراسة تاريخ العصور الوسطى أو العصور الحديثة ؛ ونستطيع أن نوجز العلوم المساعدة غير المصدرية على النحو التالي :

١- الجغرافيا الطبيعية والبشرية :

من الأقوال المأثورة أن التاريخ هو علم الزمان ، أما الجغرافيا فهي علم المكان الذي له أثره في توجيه أحداث الزمان ، فكيف يدرس الزمان بعيداً عن المكان؟ إن الجغرافيا هي البوابة التي تمر عبرها إلى التاريخ ، فطبيعة الأرض ومصادرها أثرت في بيئة الإنسان ووجهت ظروفه وحددت ملامح تفكيره ومجال خبرته ونوع علاقاته بجيرانه ، بل إن طبيعة الأرض التي يعيش عليها الإنسان أثرت في تكوينه الفسيولوجي والنفسي ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وفي المعارك والحروب ، تلعب طبيعة مسرح المعارك الجغرافية دورها في تحديد الجانب المنتصر ، كما أن هناك دولا قدر لها بسبب موقعها الاستراتيجي أن تسبق غيرها في التحرك نحو

الحضارة والتجارة والتوسع وبناء الإمبراطورية، ولانعتقد أن هذا السبق يرجع إلى طبيعة العنصر السكاني، بل إلى جغرافية البلاد.

ولقد تدخلت الجغرافيا أحياناً تدخلاً حاسماً غير مجرى الأحداث التاريخية كما يقول الأستاذ الدكتور حسن عثمان، مثلاً كان البحر هو العامل الوحيد الذي عاق تيمور لنك عن العبور والاندفاع إلى أوروبا لغزوها، وذلك بعد أن هزم بايزيد الأول في موقعة أنقرة عام ١٤٠٢م، وبذلك نجحت الدولة العثمانية الناشئة من الهلاك التام وبقيت لتعلب دورها الكبير في تاريخ البحر المتوسط وتغير بدورها أقدار دول كثيرة.

إن للمناخ أثره أيضاً في حركة الإنسان ودرجة تقدم حضارته، فلما كان المناخ مناسباً للحياة خارج الكهوف والمنازل، كان الاحتكاك الاجتماعي أسرع، والحضارة تنشأ من الاحتكاك الذي يتمثل في البيع والشراء والألعاب الرياضية وتسلية الآخرين بالأغاني والتمثيل أو الإنشاد. أما إذا كان المناخ قاسياً، فإنه لا يساعد على الحياة التعاونية، بل إن المناخ يتدخل أحياناً في تغيير مسار الأحداث التاريخية. فقد ساعدت العواصف وهياج البحر الأسطول الإنجليزي في سحق الأرمادا (الأسطول) الإسبانية عام ١٥٨٨، وبالتالي اختفاء أسبانيا من مجال القوة المسيطرة وصعود إنجلترا محلها، كما أن شتاء روسيا القارس وثلوجها تخلق لها غطاء دفاعياً يقيها من الغزاة، مثلما حدث عام ١٨١٢ عندما فشلت حملة نابليون الأول على روسيا وتكبد خسائر فادحة، وتكرر الشيء نفسه بالنسبة لحملة أدولف هتلر في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١، وقد قال يومها تشرشل معلقاً. إن هتلر أحرق لم يستفد من دورس التاريخ.

وللمناخ دوره كذلك في تحقيق السلام والأمن من كوارث الطبيعة، فكلما كان المناخ آمناً، كلما كان تطور الحضارة أسرع؛ لأن كوارث الطبيعة تهدم ما بينه الإنسان وتقتل الأجيال التي عليها أمل الخلق والبناء كما لاحظ أفلاطون في إحدى محاوراته، وضرب مثلاً بالمناخ في مصر الذي ساعد على خلق الأمن والاستقرار للمصريين، فراحوا يتقدمون يوماً بعد يوم ويتعالى مقدار خبرتهم، بينما تعثرت الحضارة في بلاد اليونان بسبب الكوارث الطبيعية.

كذلك للثروة الطبيعية تأثيرها الكبير في التاريخ، فالحضارة نشأت في السهول والوديان حيث المراعي والمزارع وخاصة على ضفاف الأنهار كما هو الحال في وادي النيل وبلاد الرافدين. وغنى الدولة بالمواد الأولية، هو شرط أساسي لبناء نفسها، خاصة بعد الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي الذي حدث منذ القرن الثامن عشر. وإذا كانت الدولة قوية ومنظمة وعلى قدر من الحضارة، فإنها تستغل هذه المصادر لتزيد من قوتها، أما إذا كانت شعوب المنطقة فقيرة ومتخلفة، فإن ذلك يؤدي إلى ازدياد الطامعين فيها من الدول الراغبة في المواد الأولية، فتغزوها وهذا هو السبب الرئيسي للاستعمار. والمثل على ذلك واضح في أفريقيا والملايو وفي البلاد الصحراوية المنتجة للبترو.

ومناطق النزاع بين الدول كانت دائماً هي المناطق الثرية بمصدر معين من مصادر الطبيعة، أو تتمتع بموقع استراتيجي له أهميته العسكرية أو التجارية فقد شاء حظ العالم العربي أن يكون موقعه الجغرافي حيوياً بين الشرق والغرب بالنسبة للتجارة، نظراً لتحكمه في البحر المتوسط والأحمر

والخليج العربي ، وفي عدد من المضائق والممرات البحرية عند جبل طارق وقناة السويس . وقد زاد على ذلك اكتشاف البترول عصب الحضارة الحديثة في كثير من بلدانه ، مما لفت أطماع الدول الصناعية إليه ، فتحركت للاستيلاء على بعض أجزائه . وليس هذا فحسب ، بل وقفت بالمرصاد لإعاقة يقظته ومحاولة التحكم في مصيره ، حتى لا يصبح يوماً من الأيام قوة منافسة للدول الصناعية التي تستميت للحفاظ على الخط القديم الفاصل بين الأقوياء والضعفاء . ولهذا ، فإن مستقبل العالم العربي سوف يشهد صراعات طويلة ومتشعبة لا تزال تشهد بعض جوانبها ، هذا بينما تنعم جزيرة فقيرة في المحيط الهندي بالحرية والاستقلال والسلام .

ومن الأمثلة الواضحة على أثر الموقع الجغرافي على تطور التاريخ : مصر ، التي لعب النيل دوراً حيوياً في حضارتها ، لدرجة أن هيرودوت الرحالة والمؤرخ الإغريقي الشهير الذي زارها في القرن الخامس ق . م . قال عنها : " إنها هبة النيل " . فقد علم النيل المصريين الكثير ، مثل : فن الري وهندسة السدود وإنشاء المصارف ، كما علمهم الاتحاد والتعاون وكان النيل أيضاً طريقاً بحرياً ربط بين جنوب الوادي وشماله ، مما ساعد على قيام أول دولة متحدة سياسياً في العالم القديم حوالي عام ٢١٨٠ ق . م . كذلك فقد ساعدت الصحراء الشرقية والغربية على حماية الوادي من غزوات البدو وهذا وفر على مصر الكثير من الأخطار الخارجية ، كما أن الطبيعة حمتها من الكوارث فتحقق الأمن الداخلي ، الأمر الذي ساعدها على سرعة التطور والنمو وحقق لشعبها الاستقرار لنسب طويلة من الزمن ، بينما لم يتحقق مثلاً الاستقرار طويلاً بالنسبة لحضارات ما بين النهرين ، بسبب عدم وجود الحواجز الطبيعية الواقية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن موقع مصر الجغرافي بين الشرق والغرب جعلها محطة مرور للتجارة العالمية منذ أيام الرومان . وازدادت هذه الأهمية إبان العصور الوسطى ، وجنت مصر من جراء ذلك - مع غيرها من مدن أوروبا التجارية - ثروات طائلة جعلها تقف على قدم وساق بزعامة الأيوبيين والمماليك ضد الحملات الصليبية . ولكن تغييراً ما لبث أن حدث ، وهو اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م ، مما أضع على مصر فرصة وقوعها على طريق التجارة العالمي بين الشرق والغرب ، فحرمت من قدر كبير من دخلها ، فتدهورت أحوالها ولم تعد قادرة على رد الطامعين فيها حتى سقطت فريسة في براثن الإمبراطورية العثمانية عام ١٥١٧ بعد زوال دولة المماليك .

وبسبب موقع مصر الاستراتيجي ، تمكن محمد علي والي مصر العثماني من تحدى الباب العالي في الأستانة واستغلال مصادر مصر من أجل بناء دولة حديثة فيها ، بل وإمبراطورية قوية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . ومن المعروف أن مصر في عهد محمد علي كانت تتمتع بوضع خاص في إطار الدولة العثمانية ، وهو وضع جعلها باشوية أو ولاية متميزة عن غيرها من الولايات الخاضعة للحكم العثماني .

ومن ثم ، فإنه من الضروري أن يستكشف المؤرخ جغرافية المكان الذي سيتخصص فيه ، لأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين جغرافية المكان وأحداث التاريخ فيه ، وذلك حتى يصل إلى الوعي والفهم الكامل لهذه الأحداث .

٢- علم السكان (أو الجغرافيا البشرية) :

يتناول علم السكان دراسة الشعوب وتكوينها وتوزيعها الجغرافي والتغيرات التي تطرأ عليها، مثل نسبة المواليد والوفيات والهجرات، ويساعد في ذلك قوائم الإحصاءات السكانية وسجلات الزواج والأمراض الاجتماعية الظاهرة، سواء في المدن أو الحضر أو في محيط الأسرة، وكذلك نسبة الذكور إلى الإناث. فهناك شعوب آخذة في الانقراض؛ لأن تكاثرها ضئيل لا يتناسب مع النسبة المطلوبة للمحافظة على بقائه، وهناك شعوب تعاني انفجاراً سكانياً قد يدفعها إلى مرحلة من التوسع والغزو. وعلى الباحث أن يلاحظ العلاقة القائمة بين السكان والعوامل الأخرى المؤثرة في الدوافع الإنسانية المحركة للأحداث التاريخية. والاهتمام بالجغرافية البشرية في المجال التاريخي، إنما هو وليد النظرة الجديدة لهذا الفرع من الدراسات الإنسانية، والتي جاءت نتيجة للاهتمام بالمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

وما لا شك فيه أن لكل عنصر بشري خصائصه، بسبب تأثير البيئة الطبيعية عليه. فالهنود الحمر لا ينتمون مثلاً إلى العنصر البشري نفسه الذي تنتمي إليه القبائل التي سكنت في عصور ما قبل التاريخ جزر بحر إيجه والأرخبيل الإغريقي أو شواطئ البلطيق. ففي كل من هذه المناطق، تأثر الإنسان البدائي بيئته الخاصة. ويرى بعض العلماء أن الخصائص العرقية تؤثر حتى على معايير الذوق والجمال عند الشعوب. ومن المعروف أن كل جنس بشري يمر بمرحلة من مراحل تطوره بالتسامي عن غيره من الشعوب بما يميزه عنها من صفات بشرية خاصة. وعندما يضطر شعب من الشعوب إلى الاعتراف بتفوق شعب آخر أكثر تقدماً منه، فإنه في الحقيقة يتخلى عن

اعتزازه العرقي ويصير كالفلاح الذي يهزأ في بادئ الأمر من طبائع سكان المدينة ولباسهم وسلوكهم، ولكنه عندما يسيطر سلوك المدينة على الريف يسعى إلى تقليده بقدر ما يستطيع .

إن للطبيعة تأثيراً واضحاً على سلوك وأمزجة الشعوب، وبالتالي على تطور أفكارهم وإبداعهم . وهذا صحيح إلى حد ما، إلا أن هناك ملاحظة هامة، وهي أنه لا يوجد شعب من الشعوب يستطيع أن يدعي لنفسه الانتماء إلى عرق صاف؛ لأن غالبية شعوب العالم ليست سوى نتاج خليط عميق وتمازج طويل من عناصر عرقية مختلفة ومتباينة .

٢- علم الأنثروبولوجيا (أو علم الإنسان) :

إن علم الإنسان هو أشد العلوم قرابة للتاريخ، لأن المشكلات التي يتعرض لها هذان العلمان واحدة، بل إن الخط الفاصل بين الأنثروبولوجيا وعلم الآثار غير واضح، فعلماء الأنثروبولوجيا يعكفون على دراسة ثقافات المجتمعات البدائية، أما المؤرخون فيدرسون ثقافات المجتمعات في العصور التاريخية . كما تتعرض الأنثروبولوجيا إلى المسائل التاريخية عندما تعالج التطور البشري وانتشار السكان على الأرض ونشوء الثقافات والحضارات والهجرات والبناء الاجتماعي، والتاريخ في الحقيقة سلسلة متتابعة من ثقافات متميزة، فكل تاريخ يتولد من ثقافة، وكل ثقافة من تاريخ . وعين المؤرخ المدرسة يمكن أن ترى خيوط الماضي وهي تبرق تحت سطح الحاضر، ودراسة أقوال البشر وأفعالهم هي الأساس الذي يميز البعد الثقافي للفعل ويبرز القيم الأخلاقية في جميع الثقافات . كما أن الفرد

يستمد غالبية نظريته من بيئته الثقافية، يشاركها في ذلك التحديات التي يواجهها داخل بيئته، والتي سببها إما عوامل المكان أو الطقس أو النبات أو الحيوان أو الموقع الجغرافي بالنسبة للثقافات الأخرى، فالمسؤول عن تطور الأمور في التاريخ عاملان، هما ضغط البيئة والمبتكرون من الأفراد.

ويهم المؤرخ مثلاً أن الفرد المنبوذ من الجماعة لثورته عليها، قد يصبح في وقت القلق والأزمات - حيث تشعر الجماعة بالانزعاج - زعيماً مخلصاً ومؤسساً لديانة جديدة.

وقد يحدث أن تختفي بعض المظاهر المنظورة من الثقافة مثل الأدب وطريقة اللبس والمأكل وتتغير من جيل إلى جيل، لكن الأصول الثقافية الكبرى تبقى على حالها، وإن تغيرت أشكالها.

والمفاهيم المتصلة بالثقافة والتغير الثقافي تمد المؤرخ بأعظم فائدة، سواء في معرفة شخصية الفرد أو خصائص الجماعة العامة. فالمجتمع الإنساني ليس تجمعا من الناس فحسب، بل يتطلب علاقات منظمة وأدواراً متغيرة وأنماطاً مختلفة من التفاعل الاجتماعي. وهذا يقرب العلاقة من علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس والاجتماع، كما أن التقارب بين هذه العلوم الثلاثة يبشر بوضع نظريات جديدة في عالم الإدراك، ستكون بالقطع ذات نفع كبير للمؤرخ.

٤- علم الاجتماع :

وإذا كان علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) يدرس تاريخ ثقافات ما قبل التاريخ، فإن علم الاجتماع يركز على الأفعال والعلاقات الإنسانية ويدرس

المجتمع وبناءه ووظائفه وعمليته، ومن ثم، فإن الحد الفاصل بين العلمين يكاد يكون ضئيلاً. والبحث التاريخي يهتم بالتغير الاجتماعي، ولهذا يرى البعض أن علم التاريخ يشمل ميدان علم الاجتماع حسبما يتضح في الفترة الزمنية التي يتخصص فيها الباحث، وإن كان هناك قصور في اهتمام بعض المؤرخين بعلم الاجتماع، فإن ذلك يرجع إلى جري المؤرخ وراء ظواهر جانبية من المجتمع مثل: التغير السياسي والديني والعسكري، حولت اهتمامه عن الإطارات الاجتماعية للمجتمعات القديمة. ومن هنا فقد نشأ نوع جديد من العلوم يعرف بالتاريخ الاجتماعي الذي يلقي رواجاً من جانب كثير من المؤرخين في العصر الحديث. ويرى أنصار هذه المدرسة الاجتماعية أن العلاقات بين المجموعات داخل المجتمع تؤثر في الأحكام الخلفية للرأي العام وفي طرق التفكير وبالتالي في الاتجاه السياسي العام، ويقولون: إن معظم القرارات السياسية تنبع من مسببات اجتماعية. فدراسة التطرف القومي تشرح التطرف السياسي الذي أدى إلى حروب توسعية، وأن التطرف في الجماعات ينشأ عندما ينظر الفرد إلى الجماعة نظرتة إلى نفسه.

ويؤكد مؤلفو كتاب "اختيار الشعب" أن للعلاقات الشخصية والصلات القائمة على اللقاء والاتصال المباشر، دور كبير في تقرير كيف يعطي الفرد صوته في انتخابات الرئاسة، وفي أوقات الأزمات مثلاً تسود نزعة من الشعور والعواطف الدفاعية، كما أن الحروب والثورات لهما دوافعهما الاجتماعية قبل السياسية، وعند حدوثهما يصيب المجتمع تغير وتفاوت، فتضعف بعض الروابط الاجتماعية مثل: الأسرة والحي

والإقليم، بينما تكبر على حسابهما المجموعات السياسية التي تكون راکدة في أوقات السلام. وكل هذه التغيرات تتسبب من تغير النظم الاجتماعية.

وهكذا قد يكسب المؤرخون أفكاراً ومدرکات جديدة عن طريق دراسة ما يكتبه علماء الإنسان والاجتماع وعلماء النفس عن الأسرة والجماعة، فلكل مجتمع من المجتمعات مثله العليا وآماله المرجوة التي توجه أفرادها ليعملوا بموجبها، وهذه المعايير لا بد للمؤرخ أن يكون مدرکاً لها، ملماً بها. ومن ناحية أخرى، فإن عالم الاجتماع يصف البناء المعياري على أسس سبق للمؤرخين استخدامها.

إن من واجب المؤرخ لفترة معينة من التاريخ أن يراقب الطبقات الاجتماعية ويرى أيها يصعد إلى أعلى وأيها يهبط إلى أسفل، مثلاً: هل حقيقة أن معظم الزعماء السياسيين ينشؤون من قرى بسيطة أو أحياء المدن القذرة، وأنهم عموماً ينتمون إلى أسر من الطبقة الوسطى؟ وإلى أي مدى تقوم المؤسسات الاجتماعية مثل: الهيئات الدينية والجامعة والأحزاب والنقابات بدور الروافع التي ترفع الأفراد من أدنى إلى أعلى أو تهبط بهم من أعلى إلى أسفل؟ كما ينبغي على المؤرخ أن يتطرق في بحثه إلى دور الوظيفة الاجتماعية، بحيث تشمل مختلف الأدوار التي يقوم بها الأفراد حين يؤدون تلك الوظيفة. كما أن التغير الذي يطرأ على المجتمعات الصناعية من ناحية العرف والتقاليد الشعبية والمرور من المرحلة القروية إلى المرحلة المدنية، يوفر فرصة ممتازة للتعاون بين المؤرخين وعلماء الاجتماع. كل هذا يوسع مجال الفكر والبحث التاريخ ليصبح أكثر رحباً من المجالات التقليدية، بل ويساعد المؤرخ في عملية تحليل المحتوى والمضمون، وهي عملية ضرورية وواجبة.

هـ - السيكولوجيا الاجتماعية أو علم النفس الاجتماعي :

ولكي يفهم المؤرخ تاريخ العلوم أو الفنون في بلد معين وفي فترة محدودة، لا بد من دراسة السيكولوجيا الاجتماعية، لأنه بدون دراستها من الصعب فهم التطور المادي في المجتمع. والمقصود بالسيكولوجيا الاجتماعية عند الماديين هي العواطف والأفكار التي تسيطر في وقت ما على طبقة اجتماعية معينة في بلد معين، ويقولون: إن منبع هذه العواطف هو العلاقة الاجتماعية. ومتى انبثقت أشكال الوعي الإنساني من الحياة الاجتماعية، فإنها تصبح جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الاجتماعي. ولا يمكن لعلم التاريخ أن يقتصر على تشریح المجتمع، بل يجب أن تشمل دراسته مجموع الوقائع التي يکیفها تشریح الاقتصاد الاجتماعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وما من واقعة تاريخية إلا ويسبقها بل ويرافقها ويعقبها حالة معينة من حالات الشعور والوعي، ومن هنا تأتي أهمية دراسة السيكولوجيا الاجتماعية للمجتمع الذي نحن بصدد دراسته في فترة زمنية معينة، وبدون ذلك لا يمكننا أن نخطو خطوة واحدة في مجال فهم تيارات الأدب والفن والفلسفة والنكتة والأغنية التي تترجم سكلوجية الشعب وإزاء قضايا معلنة أو مكبوتة.

وعندما نقول مثلاً: أن مؤرخاً ترجم بصدق عن عصر النهضة، فهذا يعني أنه اندمج تماماً مع الروح السائدة في الطبقات المؤثرة في نمط الحياة الاجتماعية. ويرى الماديون أن السيكولوجية الاجتماعية تتغير بتغير العلاقات الاجتماعية، وإذا ثبت إحداها بقيت الأخرى على حالها. وقد نسمع مثلاً عن تعبيرات مثل: "روح العصر" و"طبيعة الأمة" التي هي انعكاس

للسيكولوجيا، ويحدث هذا الانعكاس تغييراً في ظهور معتقدات وأفكار جديدة واتجاهات فنية وابتكارات حديثة.

إن دراسة السيكولوجيا الاجتماعية تساعد المؤرخ على أمرين في غاية الأهمية بالنسبة للبحث التاريخي:

أولهما: تشخيص الحقائق التاريخية.

وثانيهما: وضع تفسير ومبادئ لتفسير هذه الحقائق.

وفضلاً عن ذلك، فإن المؤرخ يستطيع أن يكسب ويتعلم أشياء جديدة من علم النفس الاجتماعي، مثل: مفهوم عقدة النقص عند القادة والشعوب، والانطواء والكبت وغيرها من سائر الأمراض النفسية التي تنتشر في مجتمع معين. كل ذلك بالقطع سوف يهذب الكفاية الإدراكية للمؤرخ ويساعده على إعادة اكتشاف ما هو واضح.

لقد وضع فرويد أساس التحليل النفسي في صورة عملية طبية، ملأت فراغاً وفتحت مجالاً جديداً للبحث. وعن طريق دراسته لعلم الأمراض النفسية وتفسير الأحلام ودراسته الخطأ الإنساني، كون نظرات نافذة وراء الدوافع الإنسانية نتيجة تأثير المجتمع، أو نتيجة اللاشعور. فقد فسر مثلاً الإسقاط بأنه عملية ينسب بها الشخص لغيره صفاته أو دوافعه المكبوتة، والكبت بأنه طرد الشيء من حيز الإدراك الواعي أو الشعور بينما يبقى في اللاشعور، ورد الفعل، والعزل وهو فصل الأفكار عن العاطفة مما يولد القلق، والتبرير وهو اختراع أسباب معقولة في الظواهر لتعليل سلوك ذي دوافع باطنية.

ولا شك في أن المؤرخ لابد وأن تهتمه قضايا اجتماعية نفسية، مثل : تفسيرات ظهور الزعيم أو المخلص التي يقدمها هذا الفرع من الدراسات ، بالرغم من أن بعض المؤرخين الماديين يختلفون معها ويقدمون لظهور الزعيم تفسيرات اقتصادية وثقافية في المقام الأول . وهناك دراسة أخرى لها صلة قوية بعلم التاريخ ، وهي دراسة سيكولوجية الزعامة والقادة الذين غيروا وجه الأحداث التاريخية ، إذ اعتاد علماء النفس الاجتماعي أن يلتمسوا في الزعماء والقادة صفات معينة من الشخصية ، كما أن لهم دوراً اجتماعياً يحدده أفراد مجتمعهم . ومن ثم ، يستطيع المؤرخ أن يتسلل إلى نفسية القادة ويقراً ما بين السطور عندما يحلل قراراتهم .

إن مجتمعات ما قبل التاريخ ، حيث تندر المواد الكتابية ، والأدلة التاريخية ، لابد وأن تعتمد في دراستنا لها على علم النفس الاجتماعي ، لأنه مع القلة القليلة من مخلفات الماضي ، يمكن أن يقدم صورة مقبولة للباحثين والدارسين .

إنه من الضروري للمؤرخ أيضاً أن يعتني عندما يجمع مادته التاريخية بالمؤلفات الخاصة بسير العظماء والتراجم التي تدور حولهم ؛ لأنه من خلالها يستطيع استكشاف بعض المعرفة الخاصة بأساليب المعاينة النفسية . فإذا واجه الباحث مسألة وضع سيرة تفسيرية ، فإنه إذا كان مدرباً على المناهج النفسية ، يقوم بوضع تحليلات تمدنا بمفاتيح لفهم الدوافع في تصرفات الزعيم ونوعية التصرف الذي سوف يقوم به لو واجهته حالة معينة .

إن ميدان التعاون بين علم التاريخ وعلم النفس الاجتماعي ميدان جديد وبكر، ولسوف يفتح أمام المؤرخين أفاقاً لا حدود لها للبحث التاريخي، لإعادة النظر في كل ما كتب من أعمال تاريخية، اعتمد كتابها على أدلة مادية قد تكون إيجابية من ناحية كونه مادة تاريخية، لكنها لا تسبر أغوار نفس الإنسان البشرية التي حركته ليقوم بما قام به من أعمال .

٦- العلوم السياسية :

لا تزال الأحداث السياسية هي التي تشكل ملامح التاريخ العام وتلقى الجانب الرائج من الاهتمام، من جانب غالبية المؤرخين، وعلم السياسة Political Science يلتقي في جوانب كثيرة مع الأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والاقتصادي لكن علم السياسة يركز اهتمامه في المقام الأول على تكوين الجماعة السياسية المؤثرة، وعلى العوامل الكامنة وراء صناعة القرار، وطريق الحكم والسلطة، ووضع الدساتير، والعقوبات التي تصدر من السلطة ضد المخالفين لقراراتها. كما يهتم المتخصصون في علم السياسة أيضاً بالعوامل الحاسمة في رسم السياسة العام للدولة وتنفيذها. وهناك اهتمام كذلك بنظم الحكم المقارن، والعوامل الاجتماعية التي تحرك القرارات السياسية وأصولها التاريخية وتحولاتها، والاهتمام بالنظام الذي يسير على أصول المعتقدات السياسية، وهو ما يعرف " بالأيديولوجية " التي بدورها تنبع من الفلسفة السياسية والقانون سواء الدستوري أو الإداري .

إن المؤرخ عليه أن يعطي اهتمامه لهذا الجانب لارتباطه بالقرارات

السياسية التي هي بدورها تصبح أحداثها تاريخية ، كما أنها تعكس كيف تسير الدولة وكيف تعمل مؤسساتها التشريعية والقضائية ، وعلى المؤرخ أن يقارن بينها وبين مؤسسات مشابهة أو مختلفة في بلاد أخرى . فالذي يقرأ ثوكيديديس المؤرخ الإغريقي الشهير يكاد يتخيل نفسه في مجتمع عال من كثرة مقارناته وعرضه لآراء كل دولة في بعض النظم السياسية الخاصة بها ، مما جعل تاريخه تاريخاً علمياً بمعنى الكلمة .

ومن أهم الجوانب التي يغطيها علم السياسة ، العلاقات الدولية أو ما يعرف بالدبلوماسية . والمؤرخ بالقطع يهتم هذا الجانب ، لأنه كما قال بعض الفلاسفة " التاريخ هو علم السياسة في الماضي ، وعلم السياسة هو علم تاريخ المستقبل " فالعلاقات بين الدول والمعاهدات التي تعقد بينها تشكل اتجاه السياسة العالمية ، وقيام التحالفات القومية والعسكرية ، كذلك قيام الحروب ، وعقد معاهدات السلام . كل ذلك وليد علم السياسة من ناحية ، والمصدر الأول للمعلومات ، من ناحية أخرى بالنسبة للمؤرخ . وفي كثير من الأحيان يصعب على المرء الفصل بين التاريخ المعاصر والسياسة خاصة في المجال الدولي ، فالعلاقات الدولية وما يترتب عليها من نتائج هي المادة الأولى التي يصنع منها المؤرخ مادته التاريخية خاصة في العصر الحديث ، حيث تشابكت المصالح الدولية ، ولم يعد هناك دولة واحدة تعيش في معزل عن الأخرى أو لا تتعامل معها .

إن من صميم علم السياسة أيضاً تاريخ الفكر السياسي وتطوره ، وفكرة ظهور الدولة ، وهي الوحدة السياسية للمناطق المتحدة . وهو أيضاً مجال يهتم المؤرخ بل من صميم عمله ، فالتاريخ لا يبدأ فعلاً إلا من نشوء

المجتمع الذي نسميه الدولة أو الوحدة السياسية Political Unit ، سواء في شكل الدولة مثلما حدث الحال عندما اتحدت أقاليم مصر الجنوبية والشمالية ثم توحد القطران بزعامة الملك مينا عام ١٨٠٣ ق.م ، أو في شكل دويلات المدن المستقلة City - States مثلما كان الحال في سومر القديمة منذ القرن السادس والعشرين قبل الميلاد، والذي انتقل بعد ذلك إلى بلاد اليونان، وأصبح دعامة أساسية في نظام الحكم عند الإغريق وأحد المعالم الأساسية في فكرهم السياسي .

ويرى بعض علماء السياسة أن الدولة هي التنظيم الذي يمكن طبقة اجتماعية أو فئة سياسية معينة من ممارسة سيطرتها على سائر الطبقات الأخرى . لكن يمكن أن نعطي أكثر من تفسير لفكرة ظهور الدولة، مثلاً: التعاون الجماعي المشترك الذي تقتضيه عملية الإنتاج، وهذا واضح في تاريخ بعض الحضارات الزراعية التي قامت على شواطئ الأنهار كالصين القديمة أو بلاد ما بين النهرين أو وادي النيل، حيث كانت الحياة الحضارية مستحيلة بدون الأعمال التعاونية الجماعية الواسعة المجال والمعقدة مثل تنظيم مجرى الأنهار وتفادي فيضاناتها وتأمين المياه اللازمة للري عن طريق بناء السدود .

ولا حاجة للقول بأن التفاوت الطبقي كان موجوداً منذ عصور ما قبل التاريخ . فالطبقات الأكثر سيادة على غيرها والتي كانت تحتل مركزاً اجتماعياً أرفع، كانت تحقق امتيازاتها عادة بفضل نفوذها في عملية الإنتاج الجماعي، فعلى سبيل المثال كانت طبقة الكهنة في مصر تحتكر الكتابة والعلم والمعرفة، فالكهنة كانوا خبراء في الزراعة والفلك والهندسة والمعمار والطب

الجسدي والنفسي، وكان المعبد مؤسسة تسيطر على قلوب الفلاحين والعمالين . وكان ملوك مصر من الفراعنة يبذلون قصارى جهدهم في القيام بمشروعات الري والصرف وشق القنوات وإقامة السدود من أجل دعم عملية الإنتاج الجماعية ، وتحقيق الخصب والوفرة وإدخال السعادة على قلوب الناس .

ويرى المفكرون الغربيون أن هذا هو دور الدولة الشرقية في تنظيم عملية الإنتاج الجماعية . كما أن اختراع الكتابة كان من أجل خدمة التجارة والمعاملات والضرائب وحسابات الدولة ، وهو أهم ملامح الإنتاج الجماعي . وفي بلاد اليونان ، حيث قامت المدن المستقلة مقام الدولة ، نجد أن دول المدن هذه كانت مصدر نشاط تجاري ، فقيام المدن أدى إلى احتكاك الناس ، وقيام البيع والشراء ، وتقسيم التخصصات في المجتمع ، ومشاكل العمل والعمال والفائض والإنتاج . وسرعان ما نشطت المعاملات ، وساعد ذلك على إدخال نظام التعامل بالنقود .

وهكذا ساعدت المدينة على خلق التخصص في العمل كنتيجة منطقية لنمو القوى المنتجة في مجتمع دولة المدينة . وفي الوقت نفسه ساعد على سيطرة أقلية أكثر تحكماً في عملية الإنتاج أو الاقتصاد . إن كل هذه الشروح والإيضاحات والتحليلات التي يضعها علماء السياسة في الوقت الحاضر أو تاريخ السياسة في الماضي بين يدي المؤرخين ، سوف تكون بلا شك أداة نافعة تعين المؤرخ المحلل على الإبداع في كتاباته ومؤلفاته التاريخية .

تتصل دراسة الاقتصاد اتصالاً وثيقاً بدراسة التاريخ، بل إن بعض المؤرخين يؤثرون العامل الاقتصادي كعامل محرك لأحداث التاريخ، ومن ثم ولد تخصص جديد هو التاريخ الاقتصادي كفرع من فروع التاريخ الأخرى مثل: التاريخ الاجتماعي والسياسي. والوضع السياسي يتأثر عادة بالوضع الاقتصادي، فطريقة توزيع الثروة ومصادرة الإنتاج على طبقة أو فئات من المجتمع يؤثر على السياسة الداخلية تأثيراً مباشراً، ويحدد علاقة هذه الطبقات والفئات بعضها ببعض، كما يفصح عن نظام الحكم ومستوى المعيشة ومشاكل الجماهير. والدولة القوية اقتصادياً يكون النظام السياسي فيها عادة مستقراً والعمران والرخاء مزدهراً، وغالباً ما تؤثر الدولة في هذه الظروف السلام، كما يؤثر الوضع الاقتصادي في الدولة على علاقاتها الخارجية ويحتم ارتباطها أو عدم ارتباطها بالكتل الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية الكبرى.

وفي التاريخ القديم، كانت مصر وبلاد ما بين النهرين تنعم باقتصاد قوي ثابت وتكاد أن تكون مكتفية ذاتياً، ومن ثم لم تسع هذه البلاد إلى التوسع الاقتصادي خارج حدودها إلا فيما ندر، بعكس الحال في بلاد الإغريق. حيث كانت المصادر الطبيعية محدودة ولا تنتج ما يفي بحاجة سكانها، مما جعل الانتشار الاستيطاني للإغريق أمراً ملحاً. كما يقال: إن الإسكندر المقدوني قام بحملته نحو الشرق ليضع حلاً لمشكلة التزايد السكاني في بلاد الإغريق ونضوب المصادر الطبيعية، بل إن أرسطو معلم الإسكندر كتب بحثاً خصصه لبحث مشكلة الاستيطان ودوافعه.

إن تحركات هجرات القبائل الجامحة في العصور القديمة كانت بدافع الفقر الاقتصادي أو بتأثير الكوارث الطبيعية التي تحدث المجاعات، وعندئذ تندفع القبائل في موجات من الهجرة نحو المناطق الثرية بحثاً عن الغذاء. وبفعل اندفاع هذه القبائل، سقطت إمبراطوريات واختفت مدن ودويلات، مما غير الخريطة السياسية في حالات كثيرة.

في نهاية الألف الثانية قبل الميلاد، حدثت موجة كبيرة من الهجرات الهندوأوروبية اندفعت نحو مصر، فصدتها ملوك الرعامسة بالقوة، فنجت مصر بفضلهم من هذا الخطر الذي دمر الإمبراطورية الحثية وقضى على طروادة. ولاقت الحضارة الموكينية المصير نفسه في القرن الحادي عشر ق.م. فيما يعرف بغزو القبائل الدورية.

ومن قبل في الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٧٥٠ ق.م، لاحظ شايفر Schaeffer وجود موجة شديدة من الهجرات مصدرها أواسط آسيا الصغرى التي شهدت سلسلة من الزلازل والبراكين. ونتيجة لذلك، اندفعت قبائل الهكسوس السامية نحو مصر، فاحتلتها حتى القرن السادس عشر قبل الميلاد، عندما تمكن المصريون الجنوبيون من تطهير الدلتا والاستيلاء على العاصمة التي أسسها الهكسوس في الشمال الشرقي من الدلتا، وتعرف باسم أو اريسي. كما أن اندفاع قبائل الهون Huns من سيبيريا والجرمان والوندال من منطقة بحر البلطيق أدى إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس عشر قبل الميلاد وتغير الخريطة السياسية الدولية.

إن هناك معادلة بين مصادر الدولة الطبيعية والاقتصادية وبين عدد

سكانها، فإذا زادت المصادر عن عدد السكان، تمتعت الدول بحالة من الرخاء، لكنها في الوقت نفسه تتعرض لموجات من الطامعين في استغلال خيراتها والاستيلاء عليها. والدول المكتفية اقتصادياً عادة لا تسعى للتوسع أو العدوان، إنما تكون سياستها " دفاعية " Defensive هدفها الاحتفاظ باستقلالها ضد الطامعين فيها. أما إذا زاد عدد السكان بدرجة كبيرة عن الموارد الطبيعية، فإن الدولة تشهد اتجاهاً نحو التوسع والغزو من أجل تحقيق مصادر تسد حاجة سكانها من الغذاء.

ولقد كان " القمح " الذي يشكل الغذاء الأساسي لغالبية شعوب البحر المتوسط عاملاً مؤثراً في سياسة دويلات البحر المتوسط. فمصر مثلاً تعرضت للغزو المقدوني علي يد الإسكندر الأكبر لتأمين مصادر الغلال لبلاد الإغريق، وهو العامل نفسه الذي لفت اهتمام الرومان إلى أهمية مصر كمصدر للقمح، فبدؤوا في بسط نفوذهم على البطالمة رويداً رويداً، حتى انتهت هذه السياسة باحتلال مصر بقوة السلاح عام ٣٠ ق.م. وشدد الرومان من قبضتهم على مصر لهذه الأهمية، فقد أدرك الإمبراطور الروماني أغسطس أهمية القمح المصري بالنسبة للإمبراطورية، فوضع مصر تحت إشرافه الشخصي؛ لأنه أدرك أن قطع القمح المصري عن روما يعني إحداث مجاعة وإسقاط الحكم فيها، وبالفعل أفضى قطع بعض الجنرالات الرومان القمح عن الحكومة المركزية في روما إلى إسقاط الحكم فيها. وكان الاستيلاء على مصر والاستقلال بها، خطوة أولى للاستيلاء على أرض الإمبراطورية الرومانية. ولم تتدهور الحكومة الرومانية في مصر إلا عندما

نضبت مواردها من القمح في القرنين الثاني والثالث الميلاديين، وعندئذ بدأ اهتمام الرومان بشمال أفريقيا كمصدر بديل للقمح المصري.

ومن أمثلة أهمية القمح في رسم السياسة الخارجية لبعض الدول سياسة مدينة البندقية إزاء الإمبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين فقد كانت هذه المدينة في حاجة ماسة إلى القمح العثماني، ومن ثم لجأت إلى مسالمة السلطان العثماني حتى لا يهددها بقطع القمح عنها.

ولا يرتبط غنى الدول فقط بالمصادر الطبيعية التي وهبها الله لها، بل بموقعها الاستراتيجي الذي يعطيها امتيازات في مجال التجارة العالمية. فقد نعم ممالك مصر - كما نعمت جنوا والبندقية إبان العصور الوسطى - بدخل كبير من مرور التجارة من الشرق عبر موانئ مصر على البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى مدن إيطاليا، مما أكسب هذه الدول نفوذاً سياسياً قوياً. ولما اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ وتحولت التجارة عن مصر والبندقية وجنوا، تدهورت دولة المماليك في مصر، وأصاب الكساد جنوا والبندقية، وكان سبباً في نهاية عصور الرخاء والازدهار فيها.

ولما حدثت الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر نتيجة لاكتشاف الآلة البخارية، حدثت ثورة في النظم الاقتصادية في البلدان الأوروبية. إذ أملت هذه الثورة على الدول الصناعية ضرورة البحث عن المواد الأولية اللازمة للصناعة والتي تتوافر في البلاد غير الصناعية والمتخلفة في هذا المجال، فبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، هي مرحلة

الاتجاه نحو الاستعمار الصناعي الرأسمالي الأوروبي في الهند وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا، وذلك بحثاً عن المواد الخام اللازمة للصناعة الأوروبية من جهة، وعن الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات الصناعية من جهة أخرى .

ولما اكتشف البترول كمادة أولية أساسية في الصناعة، استدارت الدول الصناعية إلى مناطق توافره في الشرق الأوسط، ولا يزال البترول يلعب دوراً أساسياً في سياسة الدول الأوروبية الصناعية إزاء دول الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي . وبنهوض وتقدم الدول المنتجة للبترول وإدراكها لقوة البترول كسلاح اقتصادي فعال، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الأوروبية العربية، وفي المستقبل القريب قد تصبح الدولة المنتجة للبترول هي المتحكمة في مصير الدول الصناعية . ولهذا بدأت الدول الصناعية تبحث عن مصدر جديد من مصادر الطاقة . لكن إلى أن يتم ذلك، سيظل الاقتصاد البترولي يشكل خطوط السياسة الخارجية للدول الأوروبية .

كما أن للعامل الاقتصادي دوراً كبيراً في قيام الحروب بين الدول ، فقد كان التنافس على المصالح الاقتصادية دائماً سبباً مؤثراً في قيام النزاع بين الأمم، ومن خلف الصراع السياسي توجد مسببات اقتصادية في كل العصور . وكثيراً ما لجأت الأمم المتصارعة إلى استخدام سلاح الاقتصاد من بين وسائل صراعتها . فقد كان هدف بونابرت من حملته على مصر في أواخر القرن الثامن عشر، هو توجيه ضربة إلى الاقتصاد البريطاني في الهند، بقطع الطريق بين الهند درة تاج الإمبراطورية وبين الجزر البريطانية ولذلك دخلت بريطانيا حرباً شرسة دفاعاً عن مصالحها الاقتصادية، ولم ينته

هذا الصراع إلا بعد انقضاء الحروب النابليونية وهزيمة نابليون الأول في معركة وترلو عام ١٨١٥ .

وعلى العموم فإن الاقتصاد سلاح فعال يلعب دوراً أساسياً في سياسة الأمم والشعوب، بل وفي صراعاتها. فمثلاً نسمع في العصر الحديث تعبيرات مثل: " الحصار الاقتصادي " أو " المقاطعة " أو " حظر التعامل " أو " التوازن الاقتصادي " ، وكلها تعبيرات مستمدة من السياسة الدولية القائمة على المصالح الاقتصادية .

إن نظريات الاقتصاد البحتة في حد ذاتها ليست بذات أهمية مؤثرة بالنسبة للمؤرخ، لكن ينبغي على المؤرخ أن يلم بلغة الاقتصاد الواسعة الانتشار مثل: الربح والتوزيع والمدخرات ورأس المال والاحتكار والنقد السائل . . الخ . ، كما على المؤرخ أن يتفهم النظريات والتفسيرات الاقتصادية المختلفة دون أن ينحاز إلى إحداها .

وهناك ميادين خاصة من ميادين الاقتصادي تهتم المؤرخ على وجه الخصوص مثل: التقدم الاقتصادي، لأنه لا يمكن فصله عن البناء الاجتماعي والتقدم الثقافي . كما أن أسعار السلع وتذبذبها قد يساعد المؤرخ على استنتاج معلومات، فعندما يدرس المؤرخ مثلاً " لائحة الحد الأقصى للأسعار " التي أصدرها الإمبراطور ديوقلد يانوس عام ٣٠١ ميلادية، يعرف من تلك الوثيقة - التي تعتبر أعظم وثيقة اقتصادية يفخر بها علماء التاريخ الاقتصادي - الكثير من أسعار السلع الاستهلاكية المختلفة والتطور الذي حدث في أسعارها، بالرغم من أن علماء التاريخ الاقتصادي يعتقدون

أن هذه التسعيرة لم تستمر طويلاً، ولم تقض على تجارة السوق السوداء التي انتشرت في ذلك الوقت، ولا على صانعي الأزمات الاقتصادية من أجل الكسب غير المشروع، لكنها تضع بين أيدينا وثيقة لأثمان السلع والمهن والخدمات، والتي عن طريق دراستها نستطيع تبين مدى التغيير الذي طرأ على الاقتصاد الروماني، ونستخرج منها ملاحظات ومعلومات قيمة بالنسبة للمؤرخ. فمثلاً نلاحظ من هذه الوثيقة أن القمح قد زاد ثمنه كثيراً لشدة الطلب عليه وللنقص في إنتاجه نظراً لهجرة الفلاحين للأرض، وللنقص في القوى البشرية التي استهلكتها الحروب والأوبئة. ونلاحظ أيضاً في هذه الوثيقة هبوط أسعار اللحوم وارتفاع أسعار المنسوجات والمصنوعات المعدنية، ويستنتج المؤرخ من ذلك أن مساحات الأراضي المهجورة قد زادت وتحولت إلى مراعي للقطعان الكثيرة وذلك على حساب الإنتاج الزراعي، كما فسر الاقتصاديون ظاهرة ارتفاع الأجور في هذه اللائحة إلى النقص في القوى البشرية العاملة بعد اختفاء العبيد، وعللوا ارتفاع أثمان المصنوعات المعدنية إلى تدهور الإنتاج في مناجم المعادن. وهذا مثل واضح عن كيف تقدم المعلومات الاقتصادية فائدة عظيمة للمؤرخ عند كتابة بحثه.

وقد سبق أن وضعنا المدارس المختلفة في تفسير التاريخ، وبيننا أن هناك مدرسة مادية فسرت أحداث التاريخ تفسيراً اقتصادياً، وقالت: إن البشر يصنعون تاريخهم عن طريق سعيهم لتلبية حاجاتهم، وإن هذه الحاجات تملئها الطبيعة حسب خصائصها وحسب طبيعة القوى المنتجة، وعن طريق العلاقات التي تنشأ بين الناس في عملية الإنتاج، بل وفي طريقة الإنتاج، يحدث التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي، فتطور القوى

المنتجة يولد انقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح مختلفة بل ومتعارضة، وإن هذا التعارض بين المصالح يخلق الصراع الطبقي . والحقوق والنظام السياسي والأخلاقي لدى شعب ما يتكيف بصورة مباشرة ودونما وسيط مع العلاقات الاقتصادية الخاصة بذلك الشعب .

ومن ناحية أخرى، نجد مدرسة تعارض فكرة المبالغة في تصوير العامل المادي بهذا الشكل والكيفية، رغم اعترافها بأهمية العامل الاقتصادي . لكن العامل السياسي يأتي أولاً، لأنه هو الأساس، فالإنسان هو الذي يخلق الإنتاج، وليس الإنتاج هو الذي يخلق الإنسان، ويقولون إن النظرية المادية التي صاغها كارل ماركس كانت رداً طبيعياً إصلاحياً على الظلم الذي كان سائداً بين الطبقات العاملة في المجتمعات الأوروبية إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر من استغلال اقتصادي وظلم اجتماعي، وإن مثل هذه الظروف لم يعد لها وجود الآن بالدرجة نفسها التي كانت عليها وقتئذ بعد ظهور النظم الضرائبية التي ضمنت لكل فئة حقوقها ونظمت العلاقة بين صاحب العمل والعمال . ويقولون أيضاً إن شدة الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي قد دفعت كارل ماركس والماديين إلى التطرف في فكرة سيطرة العامل المادي على أقدار وعلاقات الأفراد في المجتمع أي على مسار التاريخ . وأن أحداث التاريخ تثبت أن الصراع الذي ينشأ هو صراع بين قوى سياسية من أجل تحقيق السيطرة والسيادة، وأن العامل العسكري - وهو العامل الأساسي في الحروب - يتبع القوى السياسية، وأن النظام السياسي أقوى والثابت أنه سوف يخلق وضعاً اقتصادياً، لكن لا تحظى بالاستقرار السياسي، ومن ثم يتأثر الاقتصاد بحالة عدم الاستقرار فيها .

والواقع أن المؤرخ يجب ألا يقيد نفسه بتفسير واحد، بل يترك لنفسه حرية البحث عن أي العوامل أكثر فعالية في الأحداث التي يعالجها. ومن الصعب فصل السياسة عن الاقتصاد في بعض الحالات، كما أنه في بعض الحالات نلاحظ المصادر الاقتصادية القوية تساعد وتساهم في خلق الوضع السياسي القوي. وقد يكون هناك صراع بسبب التنافس الاقتصادي، لكن ليس شرطاً أن نجزم بأن الصراع الطبقي هو مصدر الحروب، لأن الحروب صراع لفرض الإرادة السياسية بين قوتين متصارعتين. ففي بعض الحالات تكون هاتان القوتان المتصارعتان متساويتين اقتصادياً، تماماً مثلما كان الحال في الحروب بين الأباطرة والبابوات في العصور الوسطى، وهذا يبين أنه بالرغم من أهمية الظروف الاقتصادية في فهم وتفسير التاريخ، إلا أنها ليست الوحيدة المسيرة لأحداثه.

تلك هي أهم العلوم التي تساعد في إعداد المؤرخ ثقافياً ومهنيًا للتصدي للأحداث التاريخية، وتحقيق له الوعي والبصيرة النافذة من أجل استجلاء الماضي واستيحائه من أجل فهم الحاضر وتوقع المستقبل.

ولقد اتسع نطاق البحث التاريخي في العصر الحديث ليشمل كل مظاهر الحياة والمجتمع، ولم يعد قاصراً على الأحداث السياسية والمعارك الحربية، بل تعداها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والفكرية، وكل ما يساعد الباحث على النفاذ إلى الحقيقة، لكي يعطي حكماً متزاناً وتحليلاً علمياً منهجياً بعيداً عن الصنعة والكلفة الأدبية.

لقد أصبح التعاون بين التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى في العصر الحديث أمراً ضرورياً، وذلك لاستكشاف حقيقة الماضي، وأن مجال

التعاون واسع يفتح آفاقاً جديدة للباحثين، ويساعد على إعادة النظر في كل ما كتب من مؤلفات عن التاريخ بصورة أكثر وعياً ونفاذاً، خاصة أن جميع العلوم تتجه في عصرنا الحديث إلى التعاون والتفاعل والتلاقي حتى يستفيد بعضها من البعض؛ لأنها بالرغم من تفرعها وتخصصها تلتقى في جهة واحدة، ألا وهي المعرفة الإنسانية.

وعن طريق الإمام بهذه العلوم المساعدة إماماً عاماً ولا نقول دقيقاً، يستطيع المؤرخ أن يصنع لنفسه معياراً نقدياً خاصاً وأسلوباً منهجياً موفقاً بنفسه ولنفسه.